



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الرابعة
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس
الامة الحادي عشر المنعقدة في ٥ / صفر / ١٤١٢ هجري
الموافق ١٥ / ٨ / ١٩٩١ ميلادي.

(الجلد ٢٨)

(العدد ٤)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

٤

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.
 - أ - طلب اجازة مقدم من دولة العين السيد مضر بدران.
 - ب - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي.
 - ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد اكرم زعيتر.
 - د - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد جمعة حماد.
 - هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد برجس الحديدي.
 - و - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد خالد الطراونة.
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة :-

ملحق اجندة الأعمال

الصفحة

- أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠١٥) تاريخ ١٩٩١/٨/١، المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه.
- ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠١٦) تاريخ ١٩٩١/٨/١، المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة، مع اجراء التعديلات عليه.
- ج - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠٩٦) تاريخ ١٩٩١/٨/٨، المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة، مع اجراء التعديلات عليه.
- د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٠٠٧) تاريخ ١٩٩١/٨/٨، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة، مع اجراء التعديلات عليه.
- هـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٠٠٨) تاريخ ١٩٩١/٨/٨، المتضمن موافقة مجلس النواب على:
- مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة.
- ٤ - مقررات اللجان:
- أ - اللجنة المشتركة من (اللجنة القانونية واللجنة المالية):
- ١ - قرار رقم (١) تاريخ ١٩٩١/٨/٨، بشأن:
- القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٠، قانون معدل لقانون مؤسسة عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية.
- ٢ - قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩١/٨/١٢، بشأن:
- القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨، قانون المؤسسة الاردنية للاستثمار.
- ب - اللجنة القانونية:
- ١ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩١/٨/٨، بشأن:
- القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦، قانون صندوق التقاعد.
- ٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- ٤٩ - عينت يوم الخميس الموافق ١٩٩١/٨/٢٢، الساعة العاشرة صباحاً.

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

- رئيس الوزراء ووزيرا لشغل والاتصالات.
- (٣) معالي الدكتور عيد الدحيات: وزيراً للتربية والتعليم.
- (٤) معالي الدكتور محمد الحموري: وزيراً للتعليم العالي.
- (٥) معالي السيد ثابت الطاهر: وزيراً للطاقة والثروة المعدنية.
- (٦) معالي السيد عبدالسلام فرجحات: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
- (٧) معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة.
- (٨) معالي السيد جودت السبول: وزيراً للداخلية.
- (٩) معالي السيد تيسير كنعان: وزيراً للعدل.
- (١٠) معالي المهندس علي أبو الراغب: وزيراً للصناعة والتجارة ووزيراً للتموين.
١. افتتاح الجلسة
- دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة / جدول الاعمال.

- في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الخميس) الموافق ٥ / صفر / ١٤١٢ هجري الواقع في ١٥/٨/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس الاعيان جلسته (الرابعة) من الدورة (الاستثنائية الاولى) للدورة العادية الثانية برئاسة دولة الاستاذ (أحمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).
- وتغيب باجازة من الأعضاء السادة: مضر بدران، عمر النابلسي.
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: جمعة حماد، برجس الحديدي، اكرم زعيتر، خالد الطراونة.
- وحضر من الحكومة:
- (١) دولة السيد طاهر المصري: رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.
- (٢) معالي المهندس علي السحيمات: نائب



لجنة العدل

السيد الأمين العام: شكراً دولة الرئيس،
جدول الأعمال
١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على اعفاء الأمين العام من تلاوة
المحضر؟
الجميع: موافقون.
السيد الأمين العام:
٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات
١ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد
أكرم زعير.
ب - طلب معذرة مقدم من سعادة العين
السيد جمعة حماد.
ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العين
السيد برجس الحديدي.
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على معذرة السادة الأعضاء؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة بكل شعور
والم وأسى أنعي للمجلس الكريم زميلنا المرحوم
العين علي أبو نوار الذي توفي فجر هذا اليوم في
لندن داعياً الله أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن
يلهم آله وذويه الصبر والعزاء وأرجو المجلس
الكريم الوقوف لتلاوة الفاتحة على روح الفقيد.
«وهنا وقف الجميع لتلاوة الفاتحة».
دولة رئيس المجلس: وعظم الله
أجركم، تفضل أكمل الجدول.
السيد الأمين العام:
٣ - تلاوة الكتب الواردة:
أ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب
رقم (٢٠١٥) تاريخ
١٩٩١/٨/١، المتضمن موافقة
مجلس النواب على مشروع قانون
رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام
العرفية لسنة ١٩٩١، كما ورد من
الحكومة مع اجراء التعديلات
عليه.



مجلس النواب
الرقم م ق / ٢٣ / ٢٠١٥
التاريخ ١٤١٢/١/٢١ هـ
الموافق ١٩٩١/٨/١ م
دولة رئيس مجلس الاعيان
قرر مجلس النواب في جلسته السادسة من
الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية
لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ
٩١/٧/٣١ الموافقة على مشروع قانون رفع
المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية لسنة
١٩٩١، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض
التعديلات عليه.
أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع
القانون المذكور، رجاء عرضه على مجلسكم
الكريم لاجراء المقتضى.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.
رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات
دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على إحالته الى اللجنة القانونية؟
الجميع: موافقون.
(وهذا هو نص القانون كما أحيل الى
اللجنة القانونية).

مشروع
قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية
صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رفع المسؤولية نتيجة انتهاء الأحكام العرفية لسنة ١٩٩١)
ويعمل به من تاريخ الغاء العمل بالأحكام العرفية.
المادة ٢ - يعفى جميع الموظفين المدنيين والعسكريين وكذلك جميع الأشخاص الآخرين من تولوا
تنفيذ تعليمات الادارة العرفية أو كانت لهم أي علاقة بتنفيذها في أي وقت خلال
المدة التي كانت الأحكام العرفية فيها نافذة المفعول من أي مسؤولية قانونية ترتبت أو
تترتب على أعمالهم بموجب أحكام القوانين والأنظمة المعمول بها.
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات.

هكذا عند الأصول

السيد الأمين العام :

ب - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠١٦) تاريخ ١٩٩١/٨/١، المتضمن موافقة مجلس النواب على : مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة، مع اجراء التعديلات عليه .

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٢٠١٦

التاريخ ١٤١٢/١/٢١ هـ

الموافق ١٩٩١/٨/١م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته السادسة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ٩١/٧/٣١ الموافقة على مشروع قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه .

أبعث لدولتكم أربعين نسخة من مشروع القانون المذكور، رجاء عرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون حماية الاقتصاد الوطني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون حماية الاقتصاد الوطني لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعين بصور القرارات الصادرة عن لجنة الأمن الاقتصادي بموجب المادة (٥) من تعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ وتعديلاتها، بالذلة وجزء لا يتجزأ من هذا القانون .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

د . عبد اللطيف عربيات

دولة رئيس المجلس : الاستاذ حمد الفرخان .

السيد حمد الفرخان : القانون قصير ولكنه جميعه متعلق بقرارات لجنة الأمن الاقتصادي وجميع تلك القرارات متعلقة بقضايا مالية واقتصادية .

لذلك أرجو أن يوافق المجلس الكريم على أن يحول الى اللجنة المالية واللجنة القانونية لأن مضمونه وجميعه شؤون مالية .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ أمين شقير .

السيد أمين شقير : أثني على ذلك .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنتين المالية والقانونية ؟

الجميع : موافقون
(وهذا هو نص مرسوم القانون كما أحيل الى اللجنتين المالية والقانونية) .

السيد الأمين العام :

ج - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٠٩٦) تاريخ ١٩٩١/٨/٨، المتضمن موافقة مجلس النواب على : مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الأجنبية لسنة ١٩٩٠ كما ورد من الحكومة، مع اجراء التعديلات عليه .

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٢٠٩٦

التاريخ ١٩٩١/٨/٨م

الموافق ١٤١٢/١/٢٨ هـ

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٥/٨/١٩٩١ م ٧

المادة ٣ - لمجلس الوزراء إيقاف العمل بأي من النصوص المشار اليها في المادة (٢) من هذا القانون .

المادة ٤ - يجري التصرف بالقضايا الموجودة لدى المحاكم العرفية العسكرية عند نفاذ هذا القانون على الوجه التالي :

أ - جميع القضايا الموجودة قيد التحقيق أو المحاكمة لدى المحاكم العرفية العسكرية تحال الى المحاكم المختصة .

ب - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة تحال قضايا شركة بنك البتراء الموجودة لدى المحاكم العرفية العسكرية قيد التحقيق أو المحاكمة الى محكمة أمن الدولة .

ج - جميع القضايا التي أصدرت فيها المحاكم العرفية العسكرية أحكاماً ولم تقترن بتصديق الحاكم العسكري العام تحال الى رئيس الوزراء لاصدار قراره فيها .

د - لرئيس الوزراء حق الموافقة على إعادة المحاكمة في أي قضية نظرتها المحكمة العرفية وتمت المصادقة عليها اذا توفر أحد الشروط المنصوص عليها في المادة (٢٩٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٥ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

رئيس مجلس النواب

د . عبد اللطيف عربيات

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلساته :

الثانية عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٨ .

والرابعة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٨/٤ .

والسابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٨/٤ .

هذا كله

الموافقة على مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الأجنبية لسنة ١٩٩٠، كما ورد من الحكومة، مع اجراء بعض التعديلات عليه.

أبعث لدولتكم (أربعين نسخة) من مشروع القانون المذكور، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة المالية؟
الجميع : موافقون.
(وهذا هو نص مشروع القانون كما أحيل الى اللجنة المالية).

مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠

المادة - ١ -

يسمى هذا القانون (قانون تنظيم الاستثمارات العربية والاجنبية لسنة ١٩٩١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).

المادة - ٢ -

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا اذا دلت القرينة على غير ذلك:

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة.

الوزير : وزير الصناعة والتجارة.

المستثمر : الشخص الطبيعي او المعنوي غير الاردني.

المشروع : اي نشاط استثماري في المجالات التي يسمح فيها بموجب هذا القانون سواء اتخذ شكل مؤسسة فردية او شركة.

المادة - ٣ -

يقصد برأس المال المستثمر في أي مشروع لغايات تطبيق احكام هذا القانون الاصلي ما يلي:

أ - اي مبالغ بعملية قابلة للتحويل يحوّلها المستثمر الى المملكة عن طريق احد البنوك المرخصة او الشركات المالية المسجلة في المملكة لاستخدامها في المشروع او التوسيع فيه.

ب - الآلات والمعدات ووسائل النقل المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة اي مشروع او توسيعه او تطويره وتحديث قيمتها من قبل لجنة فنية متخصصة يعينها الوزير.

ج - الارباح التي تتحقق من أي مشروع اذا زيد بها رأسمال المشروع او اذا استثمرت في مشروع آخر.

د - الترخيص وبراءة الاختراع والعلامات والاسماء التجارية والمساعدات الفنية وحق الامتياز.

المادة - ٤ -

أ - يجوز لأي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة في أي مشروع في المجالات التالية على ان لا يقل رأسماله او مقدار حصته او مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون: -

- ١ . الصناعة .
- ٢ . السياحة .
- ٣ . الصحة .
- ٤ . الزراعة .

٥ . مشاريع الاسكان والاعمار .

ب - يعامل المستثمر العربي في أي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الاردني في ذلك المشروع .

ج - لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة الا بناء على تنسيب الوزير وبقرار من مجلس الوزراء .

المادة - ٥ -

يجوز لأي مستثمر الاستثمار في المملكة في أي مشروع تجاري او المقاولات او في اعمال النقل البري والبحري والجوي في المملكة وذلك بالاشتراك مع شخص أردني شريطة أن لا تقل حصة المستثمر الاجنبي او مقدار مساهمته في المشروع عن المبلغ الذي يحدده النظام لهذه الغاية وأن لا تتجاوز نسبة حصته او مقدار مساهمته عن (٤٩٪) من رأس المال المستثمر في المشروع .

المادة - ٦ -

أ - يجب على أي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملية الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس ماله النقدي او قيمة حصته او مقدار مساهمته في المشروع ، او جزء منها وفق النظام الداخلي للشركة المساهمة او موافقة في غير حالة الشركة المساهمة ، وذلك قبل القيام بأي عمل في المملكة .

ب - مع مراعاة قانوني البنوك والشركات وتعليمات البنك المركزي وعلى الرغم مما ورد في

هكذا عند العمل

الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب بشراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالية بأي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة على ان لا تتجاوز الملكية غير الاردنية في اي شركة مساهمة عامة ٤٩٪ من اسهمها.

المادة - ٧ -

يجوز تحويل أو نقل الاسهم أو الحصص في أي شركة في المملكة من شخص اردني الى اي مستثمر وفق احكام هذا القانون على أن يتم تحويل قيمة الاسهم أو الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان التحويل قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة.

المادة - ٨ -

يسمح بتحويل أو اخراج اي رأسمال أو ارباح تعود لاي مستثمر بأي عملة ناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه او باقامته في المملكة بموجب هذا القانون الى خارجها.

المادة - ٩ -

لا يجوز مصادرة اي مشروع ينطبق عليه احكام هذا القانون أو الحجز على امواله او تجميدها او مصادرتها الا عن طريق القضاء.

المادة - ١٠ -

لا تؤثر احكام هذا القانون على المستثمر الذي سمح له بالاستثمار في المملكة قبل العمل بهذا القانون سواء كان استثماره بصفته الشخصية او بالانابة او بالوكالة عن أشخاص آخرين أو اشترك اوساهم في اي شركة محلية، شريطة ان يكون الاستثمار مرخصا.

المادة - ١١ -

يلغى (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية) رقم (٥١) لسنة ١٩٧٨، وتعديلاته و(نظام تيسير استثمارات المواطنين العرب) رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٦.

المادة - ١٢ -

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

المادة - ١٣ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٥/٨/١٩٩١ م ١١

السيد الامين العام:

د - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٠٠٧) تاريخ ٨/٨/١٩٩١، المتضمن موافقة مجلس النواب على:

- مشروع قانون معدل لقانون الضريبة

الاضافية.

- لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة، مع اجراء التعديلات عليه.

مجلس النواب

الرقم: م ق/٢٣/٣٠٠٧

التاريخ: ٨/٨/١٩٩١ م.

الموافق: ٢٨/١/١٤١٢ هـ

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية

لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٨/٧، الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور رجاء عرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على احواله الى اللجنة المالية.

الجميع: موافقون.

وهذا هو نص القانون كما احيل الى اللجنة المالية.

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩١
قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢)

يعدل القانون الاصيل باضافة المادة التالية اليه رقم (١٢):

المادة (١٢)

تبقى الانظمة والقرارات التي صدرت بمقتضى المادة (١٢) من القانون الاصيل قبل الغائها سارية المفعول وذلك اعتبارا من ١٤/٤/١٩٩١ وحتى نهاية ٣١/١٢/١٩٩٢ ويعتبر ما استوفى بموجبها صحيحا وبالنسب الواردة فيها وتعتبر ملغاة حكما بعد هذا التاريخ.

تحتفظ به الأصيل

المادة (٣)

يعاد ترقيم المواد (١٢) و (١٣) و (١٤) من القانون الاصلي لتصبح (١٣) و (١٤) و (١٥) على التوالي.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

السيد الامين العام :

هـ - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٠١٨) تاريخ ١٩٩١/٨/٨، المتضمن موافقة مجلس النواب على:

- مشروع قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١ كما ورد من الحكومة.

مجلس النواب

الرقم : م ق/٢٣/٣٠١٨

التاريخ : ١٩٩١/٨/٨

الموافق : ١٤١٢/١/٢٨

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩١

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وحكومة المملكة البلجيكية

المادة - ١ -

يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية لسنة ١٩٩١)، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة - ٢ -

تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة المملكة البلجيكية صحيحة وناظلة بالنسبة لجميع الغايات التوخاة منها.

المادة - ٣ -

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عريبات

السيد الامين العام :

٤ . مقررات اللجان :

١ - اللجنة المشتركة من (اللجنة

القانونية واللجنة المالية) :

١ - قرار رقم (١) تاريخ ١٩٩١/٨/٨.

دولة رئيس المجلس : الآن يفضل مقرر

اللجنة المشتركة الاستاذ نجيب بك الرشدان.

السيد نجيب الرشدان مقرر اللجنة

المشركة : يتلو القرار رقم ١



قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المشتركة من (اللجنة

القانونية واللجنة المالية) في مجلس الاعيان بتاريخ

١٩٩١/٨/٨ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان

السيد أحمد اللوزي وبحضور أعضاء اللجنتين

اصحاب الدولة والمالي والسعادة :

اللجنة القانونية :

أحمد عبيدات، الدكتور خليل السالم،

محمد رسول الكيلاني، الدكتور اسحق

الفرحان، سالم مساعدا، نجيب الرشدان،

أمين شقير، حسي عايش.

اللجنة المالية :

الدكتور صبحي أمين عمرو، الدكتور

خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، أحمد

الفرحان، إبراهيم تقي الدين.

ولي بنداية الاجتماع قررت اللجنة

انتخاب السيد نجيب الرشدان مقررا لها.

ونظرت اللجنة في :

القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٠

قانون تعديل القانون مؤنسة صالية الخطوط

الجوية الملكية الأردنية الميال اليها من مجلس

الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وبعد المناقشة والمداولة في القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ما عدا المادة الثانية منه والتي قررت اللجنة رفض قرار مجلس النواب بشأنها والموافقة على بقاء النص الوارد بالقانون المؤقت.

لذا فان اللجنة توصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

اللجنة المشتركة
القانونية والمالية

وأريد أن أضيف الى قرار اللجنة اني لست مع قرارها فيما يتعلق باقرار القانون المؤقت وبخالفه مجلس النواب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: أماننا الآن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨٠ قانون معدل لقانون مؤسسة عالية وتوصي اللجنة المشتركة بالموافقة، الاستاذ حمد الفرعان تفضل.



السيد حمد الفرعان: دولة الرئيس الاخوان الكرام هذا القانون بسيط للغاية وأحب أن أعرض لمجلس الاعيان وجهة نظر دارت في نقاش اللجنة المشتركة القانون تعديل للمادة ٦ في القانون الأصلي يقول رأس مال المؤسسة الأصلي ٢,٢٥٠,٠٠٠ دينار تدفع من خزانة الدولة.

جاء التعديل في القانون المؤقت لسنة ١٩٨٠ قبل عشرة سنوات، التعديل الذي جاء أضاف الى الفقرة ٦ بنسدين «ج و د» في ج أعطاهما حق الاقتراض وفقاً للأصول التجارية، في د حق استناد القروض. مارست عالية هذا الحق بحرية كاملة، من سنة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ فبلغت ديونها بموجب هذه الفقرة الآن ما يقارب ٥٠٠ مليون دينار، جميعها بكفالة الحكومة، فاذاً لا توجد مؤسسة ثانية في الأردن نقل أو انتاج أو زراعة كبنت الدولة مثل هذه المديونية التي سببها الفقرة ج التي أعطتها حق الاقتراض بكفالة الحكومة.

نحن جميعاً، أرجو أن يعتبر رأيي ليس عداءاً لعالية المشكلة انه عندما تجد وجهة نظر، أول ما يخطر في البال أن هذا معاداة لشركة عالية. هو الحقيقة صداقة ووفاء للخزينة الأردنية وليس معاداة لعالية، أنا عارضت في إعطائها حق الاقتراض الذي مارسته بلا تحفظ بلا نجاح وبطريقة تسبب اللوم قبل بالنقاش بأنه لا تستطيع أن تحرم شركة في آخر مراحلها من حق الاقتراض من بنك في المغرب أو بنك في فرنسا ولذلك منطلق هذا يجب أن لا تحرم حق الاقتراض رغم اني دعوت الى حرمانها من حق

الاقتراض لأنها في دور تغير وتصفية.

عندما قيل أن هذا قد يعيق عملها جرت موافقة وقناعة من اللجنة بأن يسمح لها بحق الاقتراض لكي أدعو المجلس أن لا يوافق على هذه المادة.

مجلس النواب قرر حذفها، مجلس النواب كان متأثراً بالمنطق الذي طرحته، أنا لا اعتقد اذا لاجتماع مجلس النواب، سنجد عذر في الدفاع عن وجهة نظرنا بشطب تحفظ مجلس النواب شطب هذه المادة لا اعتقد النص دفاع عن وجهة نظرنا الا اذا أعطينا ضمان بأن هذا الحق الذي أسىء استعماله لعشر سنوات وجعل الشركة تستدين من مليونين رأس مالها الى ٥٠٠ مليون دينار أرقام ضخمة استندت ٢٠٠ ضعف رأس مالها وجميعه بكفالة الدولة اذا لم نستطع وجود عذر لا نستطيع أن نجتمع مجلس النواب أن نفتنه بأن حق الاقتراض لهذه الشركة مشروع لذلك أوصي بما يلي حتى لا نعيق عالية بالقدرة على التحرك في المغرب وفرنسا حيث توجد طائراتها أوصي بأن يصادق على هذه المادة مع صدور القرار التالي توصية من مجلس الاعيان الى الحكومة أن الاقتراض بموجب الفقرة ج بالنص التالي «يقتصر على الأموال اللازمة فقط لبقاء تسير أعمالها بحدود لا تزيد عن ٥٠ ألف دينار» جطو ٥٠ حطو ٢٠ حطو ١٠٠ قد تستشار عالية من غير حدود لكن لا يجوز إعطاء حق الاقتراض لشركة. أساءت حق الاقتراض بهذه المجدودية من الآن وإلى الأبد وإلى أن تزول أو أن تغير لذلك اذا أردتم الموافقة عليه أنا أطيح أن لا نوافق وأطرح أن نقر قرار مجلس النواب لكن

هذا يخلق صعوبة لعالية لذلك أوصي الاخوان بأن يوافقوا على هذه المادة على أن تقتزن بقرار يصدر عن هذا المجلس توصية تبلغ للحكومة بتحديد الحدود المسموح لعالية بحدود ما يكفي فقط لاستقرار أعمالها الحالية وتعميد الرقم ل ٥٠ ألف دينار الفكرة معروضة على المجلس وأرجو أن يتناول المجلس إمكانية قبولها حتى هذا القانون لا يرد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ حمد معالي الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي مؤسسة عالية، هي مؤسسة تجارية والمؤسسة التجارية تخضع للعرف التجاري، فهي شخصية اعتبارية تجارية من وجهة النظر القانونية، هذه الشخصية الاعتبارية لها حق الاقتراض حتى تقوم بأعمالها فنحن ندرس القانون ولا ندرس إدارة مجلس عالية سواء أخطأت أو لم تخطئ أسرفت في استعمال حقها أو لم تسرف.

فالنص القانوني شيء وإساءة الاستخدام والاجتهاد في التطبيق شيء آخر، فعلينا أن نفصل بين جانبيين عندما نحجب في التشريع على الشخص من أن يتصرف في ماله أو أن يقوم ببعض أعماله يكون قد بلغ مرحلة السفه.

وهذه شخصية اعتبارية تتغير ادارتها بتغير الحاجة لذا أرجو الموافقة لأن قرارات القرض والاقتراض تخضع لموافقة مجلس الوزراء فاذا كانت هناك مسؤولية فهي مسؤولية مشتركة وشكراً اقترح الموافقة على قرار اللجنة المالية والقانونية وشكراً.

تمت

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس ما دام الأخ الأستاذ حمد لم يطلب العدول عن القرار الذي اتخذته اللجنة وأنا أؤيد هذا الاتجاه بأن لا يكون موضوع الفقرة «ج» موضوع نقاش في هذه المرحلة لأنها ضرورية لعمل المؤسسة. ولا يجوز أن تبقى مؤسسة بدون حق الاقتراض حسب الأصول التجارية المعتادة إنما أرى وجهة نظر الأخ حمد فيما يتعلق بالمستقبل ونحن نستمع إلى أحاديث مختلفة حول مستقبل مؤسسة عالية وأرى بالإضافة إلى ما قال من حيث المبدأ، أقول بما أن المسألة مسألة حدود الاقتراض أرجو أن يستعمل مجلس الوزراء صلاحياته في هذا الباب بحكمة وتروي. إنما المهم ما هو مصير مؤسسة عالية؟

هو هذا الموضوع الذي يجب أن يدرس بصرف النظر عن الماضي وإنما بنظرة موضوعية وروية مستقبلية سليمة ما هو المستقبل وأرجو أن يكون قرار الحكومة بهذا الشأن موضعاً لمناقشة في المجلس.

أن لا يتخذ القرار دون وضع مجلس النواب، ومجلس الاعيان في هذه الصورة، وقد تبنت طريقة للتعاون في هذا الموضوع بحيث تكون جميع وجهات النظر قد درست بعين وكرامة عند صنع القرار معتبرة أو واضحة لصالح القرار والمجلس. أرجو أن نوافق على قرار اللجنة كما جاء وأن نتطلع إلى المستقبل برغبة في مزيد من التعاون بين مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الاعيان في دراسة مستقبل عالية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر: شكراً دولة الرئيس أولاً أؤيد قرار اللجنة المشتركة كما تفضل الأخ أبو العبد ومعالى الأخ أبوحاتم. أما بالنسبة إلى المستقبل فقد أعلنت الحكومة وفي بيانها الوزاري أنها بصدد تحويل مؤسسة عالية إلى شركة خاصة، ولذلك يبدو أن الحكومة متنبهة تماماً لهذا الأمر وأهميته وأعتقد أنه يجب أن تعطى الفرصة للحكومة لإنهاء دراستها حول هذا الأمر ثم تقدمه إلى مجلس الأمة حسب ووفق الأصول وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حسني عايش.

السيد حسني عايش: المعلوم أن قلنا أن الإدارة تغيرت وأن الأمور في عالية أو الملكية الأردنية أصبحت تحت السيطرة والسؤال الذي كان مطروح في اللجنتين اللجنتين المشتركة كما قال الأستاذ محمد رسول هل يمكن لعالية القيام بأعمالها اليومية دون وجود هذه المادة؟ وقد أفاض بعض الزملاء بأن هذا غير ممكن.

وما دام الأمر كذلك فيجب أن تبقى تلك المادة لأن عدم بقائها تعطيل أعمال المؤسسة وكما رأينا أثبتت أزمة الخليج أن عالية كانت ضرورة وطنية وقد كانت أحد أهم أسباب البقاء الوطني ولكن سوء الإدارة كما قال الزملاء شيء وهذا الأمر شيء آخر. وأقترح أن نقر ما أقرته اللجنة بعد أن شارك حوالي ١٨ أو ٢٠ من أعضاء المجلس في هذه المسألة وأقروها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ محمد عودة القرعان.

السيد محمد عودة القرعان: مستقبل عالية ليس موضوع البحث في هذا القانون البحث الآن هو هل تعطى عالية حق الاقتراض؟ أم لا.

اعتقد أن ماضي عالية في الاقتراض لا يعطيها هذا الحق وليس من مصلحتها إعطائها هذا الحق ولذلك أقترح الموافقة على القانون كما جاء من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: السيد أمين شقير.

السيد أمين شقير: دولة الرئيس، هذا القانون قانون مؤقت صدر عام ١٩٨٠ وتفصلنا مسافة زمنية بين صدور هذا القانون واليوم الحاضر ما يقارب أحد عشرة عاماً فمضامين هذا القانون، ذات أثر على الماضي، والمستقبل مفتوح بكل احتمالاته.

لذلك فانا أرى من العيشة أن نضيع وقت آخر في الحديث عن هذه المادة وما تضمنته من تعديل تحت عنوان تصورتنا إلى المستقبل.

المستقبل إذا تحولت هذه الشركة إلى شركة خاصة فأصحابها حينئذ هم الذين يتعاملون بكل التفاصيل ولذلك أنا أرى أن يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة المشتركة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً أصبح الأمر واضحاً الأستاذ حمد بك له اقتراح بأن لا يوافق على قرار اللجنة وإذا وُفق على شيء من قرار اللجنة أن يكون مبلغ محدد من ثمن عليه أولاً استاذ جعفر شني؟ استاذ جعفر تفضل.

السيد جعفر الشامي: سيدي الرئيس الأخوان شركة عالية شركة تجارية كما ذكر

الأخوان، ينطبق عليها ما ينطبق على الشركات التجارية الأخرى، أنا لست ضد أن تأخذ عالية القروض ولكنني أعدل اقتراح الأستاذ حمد الفرعان بأن لا تكفل الحكومة هذه القروض باعتبارها أنها شركة مثل الشركات الموجودة في البلد أعدل الاقتراح وأثني عليه.

ما يأيد أنها ما تأخذ قروض، يأيد أنها تأخذ قروض ولكن دون كفالة الحكومة. دولة رئيس المجلس: استاذ حمد تفضل.

السيد حمد الفرعان: لا شك أن الذي تكرم به الأخوان أعضاء الاعيان لوجوب إتاحة الفرصة مقنع، ولا يجوز أن نعانده لكن أرجو أن نشعر بالمسؤولية اتجاه الاحتمال الثاني المنطق من البند ج في الماضي تحقق، أخذت عالية حق الاقتراض وبالفعل فيه، وحملت الحكومة مديونية حسب ما يروى ٥٠٠ مليون بعشر سنوات.

نحن بهذا القانون سنعطى حق الاقتراض بالمستقبل اخوان يقولون بأن عالية ستتحول إلى شركة مساهمة إذا تحولت إلى شركة مساهمة، المطروح لدينا أن هناك طرف أجنبي سيأتي للمشاركة والحكومة ستشارك وي طرح لرأس المال الأهلي إذا كان ذلك ننتهي من عبء عالية.

لكن من في هذا المجلس يضمن أن يتم ذلك؟ إلا أن يتم ذلك العبء سيكون على اللجنة الأردنية لأرجو المجلس أن يقف عند هذه بعض الوقت وأن يقبل أحد الاحتمالين إما التوصية التي تجتزمها الحكومة والذي أقرته بأن تكون فقط للتشغيل وليس في مغامرات جديدة تضيف ملايين جديدة بخلاف لا تزيد عن

٥٠ ألف هذا ما اقترحه، الأفضل منه ما اقترحه الاستاذ جعفر الشامي لعل المجلس يأخذ أحد الاقتراحين انه ليس عندنا مانع ولا عندي مانع أن تقترض ما شئت شرط أن لا تكون الحكومة كفيفة هذا أفضل من اقتراحي ولكنه أصعب لأنه إذا طُبق اقتراح الاستاذ جعفر الشامي لا تستطيع عالية أن تقترض فلساً واحداً فأنا حلي أهون شوي من الحل الذي ذكره الاستاذ جعفر أنا أثني على اقتراح جعفر إذا المجلس له قبول لأنه تعديل اقتراح.

إذا رفضه أرجع الى اقتراحي وهو أن تصدر توصية بأن لا تزيد الاقتراضات عن حاجات التشغيل العادية وأن لا تتجاوز ٥٠ ألف دينار شكراً دولة الرئيس أوضحت للمجلس حس بالمسؤولية اتجاه المستقبل لا الماضي، الماضي يوجب علينا أن نضع حد الى الاقتراض لأنه يولغ فيه الى درجة غير معقولة ويولغ فيه الى حساب الحكومة وهو عبء لم يسدد بعد شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ أحمد عبيدات.



دولة السيد أحمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس، أنا لا أجد من المصلحة أن نُثنت الرأي بخصوص تجزء الاقتراحات. هذا الموضوع المتصل بقدره عالية على الاقتراض واستمرار عالية والديون التي تحملتها الدولة والخزينة بسبب سياسات عالية ليس الأول ولن يكون الأخير في هذا المجلس وكلما مررنا بقانون من القوانين المؤقتة المتعلقة بعالية يشور هذا النقاش نحن الآن بعد اجتماع اللجنتين المالية والقانونية هناك اتجاه إما أن نوافق على قرار اللجنة القانونية باستمرار الوضع كما كان سابقاً أو لا نوافق.

عملية التجزأة ليس فيها منطق عملي، عالية ما زالت مؤسسة عامة رسمية الخزينة تتحمل مسؤوليتها والحكومة مكلفة بذلك القصة إذا كانت تكمن في الماضي الحل في عالية نفسها كان أيضاً يكمن في الحكومات ونحن منها.

الموضوع موضوع الحكومة، الحكومة هي التي تقول اني بكفل عالية أو لا أكفلها أو تقدر الوضع وتتحمل المسؤولية وليست عالية لرحمها.

ولذلك إذا استمر وضع عالية كمؤسسة رسمية عادية مثل وضعها الحالي فهذه مسؤولية الحكومة أولاً وأخيراً وإذا تحولت الى شركة تجارية بحثة لا تلزم الحكومة بكفالة ديونها فلكل خادث حديث.

أرجو أن نوافق على قرار اللجنة المشتركة كما هو لأن الخمسين ألف دينار سواء أسميناهم للتشغيل أو لغير التشغيل لا يكفي ثمن زهور بحجة التشغيل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ أحمد الآن الموضوع واضح ونهائي والحقيقة الأخ حمد والاستاذ جعفر لهم اقتراح من يوافق عليه؟ لم يفز الاقتراح، شكراً يا سيدي لا أحد وافق.

معالي وزير النقل نائب رئيس الوزراء معالي نائب رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس أولاً الحكومة جادة وتسعى باتجاه تحويل مؤسسة عالية الى شركة ونرجو الله أن نوفق في هذا المسعى.

بالنسبة الى موضوع البندين «ج و د» من المادة ٢ مارسهم المؤسسة في السنوات العشرة الماضية وتم الاقتراض بموجهم وبطبيعة الحال كان هذا الاقتراض بكفالة الحكومة وأنا أؤيد ما ذكره دولة العين أحمد عبيدات فيما يتعلق بهذا الموضوع أن الرقابة والأمر بيد الحكومة هي التي تقول أوافق على الاقتراض أولاً أو لا أوافق على الاقتراض.

أما فيما يتعلق بالاقتراحات الأخرى التي قدمت والتي تستهدف تقنين عمليات الاقتراض، فإنها في الواقع أولاً كما يعلم السادة

أعضاء المجلس الكريم بأن هذه الأرقام لا تحقق أي شيء فيما يتعلق بموضوع حاجات المؤسسة بالنسبة الى التشغيل وخلافه إنما يجب أن تتجه النية في الثقة في ادارة الحكومة بعمليات الاقتراض بشكل عام وأن الحكومة لا تنوي أي اقتراض جديد، أو إضافة أي قروض جديدة لما هو مترتب على هذه المؤسسة. ولذلك نرجو الموافقة على القانون كما أقرته اللجنتين المالية والقانونية وإذا رأت توصية للحكومة بمراجعة عدم إضافة أي اقتراض لا بل التخلص من القروض ما أمكن القروض القائمة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معروض على المجلس الكريم توصية اللجنة المشتركة القانونية المالية بالموافقة ما عدا تعديل المادة ٢ التي كان شطبها مجلس النواب وأعادتها اللجنة تقترح اعادتها. من يوافق على قرار اللجنة بهذا القانون؟

الجميع: موافقون.

(وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وسيعاد الى مجلس النواب).

هكذا عينه الأول

قانون مؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٠
قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية

اللجنة المشتركة لمجلس الاعيان
(القانونية والمالية)

| قرار اللجنة المشتركة | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في القانون المؤقت: | المادة كما وردت في القانون الأصلي: |
|---------------------------------|------------------|--|--|
| موافقة كما وردت من مجلس النواب. | موافقة كما وردت. | المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الأردنية لسنة ١٩٨٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المنشر اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. | المادة ١ - أ - ١ - يكون رأس مال المؤسسة الأصلي مليوناً ومائتين وخمسين ألف دينار تدفع من خزانة الدولة. ٢ - على المؤسسة خلال فترة انقضاءها ٣١ كانون الأول ١٩٦٨ تقديم كافة موجداتها وضاقة ما يزيد عن قيمتها عن المبلغ المحدد في الفقرة السابقة الى رأس مالها. ٣ - تم عملية التقديم وفق الاصول المحاسبية من قبل لجنة يعينها مجلس الوزراء هذه الغاية وتضع هذا التقرير لموافقة مجلس الوزراء. ب - يجوز للمؤسسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس أن تزيد رأسمالها الى الحد الذي تراه ضرورياً. |

| قرار اللجنة المشتركة | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في القانون المؤقت: | المادة كما وردت في القانون الأصلي: |
|--|---------------------------------|---|--|
| الموافقة عليها كما وردت بالقانون المؤقت. | شطب المادة ٢ من القانون المؤقت. | المادة ٢ - تعديل المادة (٦) من القانون الأصلي بإضافة الفقرتين (ج) و (د) التاليين اليها: ج - المؤسسة تحقيقاً لأهدافها أن تقرض الأموال وفقاً للأصول التجارية المعتادة. د - للمؤسسة، تحقيقاً لأهدافها إصدار اسناد القرض بالشروط وأسعار القائمة التي تقرّر بنظام خاص يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون. (هذا النص الذي قرر مجلس الاعيان الموافقة على بقائه). | المادة ٢١ - أ - تمتنع المؤسسة بجميع الاعضاءات والتسهيلات المقررة في أي وقت للوزارات والمؤسسات الحكومية. ب - تعفى المؤسسة بشكل خاص من رسوم وأجور الفوط والإجراء في المطارات ومن رسوم استعمال المطارات ومنشأتها وأجهزة الرادار وأجهزة المراسلات اللاسلكية (الفاكس) ومطامر الطائرات (الهايكرون). |

مجلس الاعيان

| قرار اللجنة التنفيذية | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في القانون المؤقت: | المادة كما وردت في القانون الأصلي: |
|-------------------------|------------------|---|---|
| موافقة. من مجلس النواب. | موافقة. | المادة ٣ - تعدد الفقرة (ج) من المادة (٢١) من القانون الأصلي، بطلب عبارة (أو للبيع على طائرتها أو التي تقوم بتوزيعها للمدانة) ما لا تزيد القيمة التراتبية في المنشأ لكل وحدة منها على الدينار (الوردة في آخرها والاستضافة عنها بالعبارة التالية: (أو للبيع على طائرتها أو للتوزيع لأغراض الدعاية للمؤسسة، ويشترط في المواد التي تقوم بتوزيعها على ذلك الوجه أن لا تزيد القيمة التراتبية لكل وحدة منها في المنشأ على المبلغ الذي يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الجمارك). | ج- تنفي المؤسسة من الرسوم الجمركية والكمون على جميع مستورداتها ومشترياتها المحلية من الآلات والمعدات والأدوات وقطع الغيار واللوازم وتبيع المواد الأخرى اللازمة لاستخدامها أو للبيع على طائرتها أو التي تقوم بتوزيعها للمدانة ما لا تزيد القيمة التراتبية في المنشأ لكل وحدة منها على الدينارين. |

إصدار
مدير شؤون مجلس الاعيان
نذير عطيات

اللجنة سعادة السيد نجيب الرشيد وأصحاب الدولة والمالي والسعادة الأعضاء السادة:

أحمد عبيدات، الدكتور صبحي أمين عمرو، الدكتور خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، الدكتور اسحق الفرحان، سالم مساعدة، ابراهيم عز الدين، حمد الفرحان، د. كمال الشاعر، أمين شقير، حسني عايش، ابراهيم تقي الدين.

ونظرت اللجنة في:

القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٨، قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار المحال اليها من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار اللازم بشأنه.

وفي الاجتماع الثاني حضر معالي وزير المالية السيد باسل جردانة بناء على طلب اللجنة للاجابة على بعض الأسئلة والاستفسارات ثم قررت اللجنة بعد المناقشات التي جرت الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الامة اللجنة المشتركة صالحي الزعبي القانونية والمالية

دولة رئيس المجلس: اذا هل يسمح المجلس الكريم باعفاء الأستاذ المقرر من تلاوة القانون ونأي للنقاط التي عليها آراءه.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ الدكتور خليل السالم.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: أرجو تسجيل عدد الذين وافقوا على القرار وعدد الذين لم يوافقوا لأنني اعتقد هذه المادة تستدعي اجتماع المجلسين بحيث نستطيع أن نصوت بحرية هناك دون أن نكون خرجنا عن قرار مجلس الاعيان كم عدد الذين وافقوا؟

دولة رئيس المجلس: الذين لم يصوتوا الأستاذ حمد الفرحان والأستاذ محمد عودة القرعان والأستاذ جعفر الشامي والأستاذ نجيب الرشيد.

الدكتور إسحق الفرحان: ان هذه الأمور تكون شكلية وحتى لا تكتب الصحافة ومطلب الأستاذ حمد صحيح، أرجو أن تثبت الأمانة العامة عدد الحضور وعدد الأصوات.

دولة رئيس المجلس: الأمانة العامة تعي ذلك وتسجله بكل دقة وموضوعية وشكراً لكم.

الدكتور حمد الفرحان: كم عدد الذين وافقوا؟

دولة رئيس المجلس: الذين يحضرون الجلسة ٢٩ الموافق ٢٤ وخمسة جوبل الأستاذ حمد بهذا الموضوع. القانون الذي يليه السيد المقرر.

السيد المقرر: يتلو القرار رقم ٢

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المشتركة من (اللجنة القانونية واللجنة المالية) في مجلس الاعيان بتاريخ ١٥/٨/١٩٩١، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد أحمد اللوزي وبحضرة مقرر

هكذا عينه لأجل

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس أرجو أن أعبر عن اعتراضى الشديد القوي على استبدال هذه المؤسسة الأردنية للاستثمار بصندوق التقاعد، ولا أود أن أسترسل في شرح الأهداف المالية الجلية لصندوق التقاعد في ضوء الرؤية المستقبلية السليمة لحقوق المتقاعدين المدنيين والعسكريين، واحترام هذه الحقوق وضمان قيمتها وقوتها التراثية.

يكفي القول بأن الحكومات السابقة لم تهيء فرص النجاح لصندوق التقاعد، وعند فشل الصندوق في تطبيق قانونه وتحقيق أهدافه ألغى بدل من تصويب مسيرته وإغاثته ورفده وما دام المتقاعدون لا يموتون سريعاً بل يعمرن طويلاً فسرى النتائج السلبية لهذا الالغاء في المستقبل القريب.

أما هذه المؤسسة الجديدة فلن يكون لها حول أو طول في الاستثمار أو تشجيع ذلك أن أمنوا لها كلها، مستثمرة فعلاً ولا تحتاج إدارة استثمارها إلى مثل هذه المؤسسة ولأننا مقبلون على تطبيق سياسة التخصيص وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة والمبادرة والانطلاق وربما أيضاً بتقبل على بيع أسهم الحكومة في الشركات وتحويل بعض المؤسسات التي تملك الحكومة فيها أسهم أن نحولها إلى مؤسسات أو شركات تعمل على أسس تجارية.

وفي رأيي في أن هذه المؤسسة بالذات وفي ظل هذه السياسة الجديدة أولى وأولى المؤسسات العامة الجديدة بالتحويل إلى شركة وقد وقفت طويلاً يا دولة الرئيس في قانون هذه المؤسسة عند الفقرة جـ من المادة ٤ وتنص على ما يلي وتتألف

أموال المؤسسة من مصادر ثم جـ مساهمة المؤسسات الرسمية العامة في الشركات التي يقرر مجلس الوزراء تحويلها إلى المؤسسة والمعنى الواضح لهذا النص هو أن في مقدور مجلس الوزراء أن يقرر تحويل أسهم أي مؤسسة رسمية عامة في أي شركة لتصبح مُلكاً لهذه المؤسسة التي حلت محل صندوق التقاعد ويمكن أن يذهب الظن إلى أن هذا الحكم القانوني سيبري مثلاً على الأسهم التي تملكها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أو على الأسهم التي تملكها جامعة اليرموك على سبيل المثال. وعندما سئل في اللجنة هل طبقت هذه الفقرة جـ قبل؟ قيل لا.

وما دام الأمر كذلك وهي لم تُطبق عندما كان القانون سائناً فلماذا تبقى هذه الفقرة وعندما سألت عن أي نوع من المساهمات يمكن أن تُطبق قيل أنها ستطبق على أسهم المؤسسات التي تملكها الحكومة أي أنها تخضع لحكم الفقرة أ من المادة الرابعة وكانت اللجنة المشتركة قد أوصت بإضافة عبارة إلى آخر الفقرة جـ بما يعني عدم التعارض مع القوانين التي تنظم أعمال هذه المؤسسات الرسمية العامة ثم عدل عن إضافة هذه العبارة لئلا تكون سبباً في إعادة القانون لمجلس النواب.

دولة الرئيس لا أصر في هذه المرحلة على الغاء الفقرة جـ من هذا القانون إذ لا معنى ولا ضرورة لها.

ولكنني أذو المجلس والحكومة إلى إعادة دراسة الأسباب والحيثيات التي برزت من قانون صندوق التقاعد كما أذو المجلس والحكومة إلى متابعة أداء المؤسسة الأردنية للاستثمار لتكتشف

تعارض أهدافها وازدواجيتها مع أهداف وزارات ومؤسسات أخرى وبالتالي اتخاذ القرار الرشيد لتصفيتها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الأستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الرئيس لقد ورد في المادة ٣ في القانون المؤقت بأنه تؤسس بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى المؤسسة الأردنية للاستثمار. وورد في قرار مجلس النواب بخصوص هذه المادة، أنه تُنشأ بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى المؤسسة الأردنية للاستثمار، إن مواد هذا القانون تشير إلى أن هذه المؤسسة هي مؤسسة رسمية عامة، وليست مؤسسة عامة فقط.

ومن المعلوم إن لكل اسم معنى، وإن تشابه الأسماء، لا يعني بالضرورة تشابه ماهية المسميات، لذا اقتضى الأمر لغوياً، وجود الإضافة والتعريف والوصف لتعيين ماهية مسمى عن ماهية مسمى آخر، ولقد ورد في

القانون كذلك المؤسسات الرسمية العامة.

اقترح تعديداً للوصف ودقة للوصف إضافة كلمة «مؤسسة رسمية عامة» وإضافة رسمية لا يقضي بالضرورة إعادتها إلى مجلس النواب، إعادة هذا القانون للتعديل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الأستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس، ليس صحيحاً أن يُرد على آراء طُرحت ولكني اختلف مع الدكتور خليل السالم واقترح إجازة هذا القانون ولكن في هدف من اقتراح تعديل.

اقتراحي هو بقصد الوصول إلى هدف ناجح المؤسسة الاستثمار، طرحته في اللجنة المشتركة. يتعلق بالمادة السادسة، طُرح لنا في جلسة سابقة في اللجنة المالية، أن صندوق التقاعد الذي سيصبح مؤسسة استثمار مالية، واعتقد أنه تحسن أن يصبح كذلك، يمتلك ما يقرب ١٤٠ مليون دينار أنا أذكر من الذاكرة وأن أرباحه في سنة ١٩٩٠ في الموازنة التي طُرحت علينا كانت أقل من ٢٪ مما يدل على عدم كفاءة الاستثمار.

وصارت هناك توصية بوجوب تحسين مستويات الاستثمار وأنا أؤيد ذلك، ما يمكن أن يحسن مستويات الاستثمار ويرفع الدخل من هذا المبلغ العالي هو كفاءة وحكمة قرارات الاستثمار التي يكون فيها مجلس الإدارة المنصوص عليه في المادة السادسة.

لوحظ لنا من ١ - ٦ في المادة السادسة، أرجو الأخوان أن يطلعوا على المادة السادسة،

هكذا يصح العمل

وزير الصناعة والتجارة أولاً يكون رئاسة الوزير الذي هو وزير المالية رجل مشغول طول الوقت، بأكثر ما يمكن أن يعطي فيه صندوق الاستثمار، وزير الصناعة والتجارة رجل مشغول طول الوقت، وزير التخطيط رجل مشغول طول الوقت محافظ البنك المركزي رجل مشغول ضعف الوقت. المدير العام لبنك الانماء الصناعي مفيد، المدير العام للموازنة مفيد يمكن أن يتفرغ المدير العام للمؤسسة مفيد، إذا عم نعطي القرار لقيادة هذه المؤسسة أربع وزراء، ثلاث وزراء ومحافظ بنك أو قسائم مثقلة بأعبائهم.

أنا أعتقد أن عدم النجاح في الماضي كان سببه عدم تفرغ متخذي القرار، اقترحت في اللجنة المالية اقتراحاً أريد أن أطرحه الآن لكم ليس فيه هدف تعديل مضمون القانون وإنما رفع كفاءة القدرة على اتخاذ القرار اقتراحي كان وأن يضاف الى مجلس الادارة وهي أموال حكومية عامة أربع أشخاص جدد أولهم مدير الاستثمار في الضمان الاجتماعي وهذا يؤمن التنسيق بين مؤسستين مستثمرتين بمبالغ عالية.

مدير الاستثمار في مؤسسة الضمان الاجتماعي قادر يقول للصندوق أنه احب استثمرنا في الشركة الفلانية واخسرنا لا تقرب، أو استثمرنا في الشركة الفلانية واربحنا وظف اذا عندك أموال، فمفيد وجوده كاستثمار دائم وفيد أيضاً بعدم التضارب بين أقوى مؤسستين للاستثمار في الأردن.

كذلك اقترحت بأن يضاف ممثل من المستثمرين من هذه الأموال لتعينة الحكومة، ممثل

عن المتقاعدين له صفة الاطلاع والخبرة كأن يكون من ضباط المالية في الجيش أو من وكلاء المالية السابقين الذين لهم خبرة في القضايا المالية هؤلاء الاثنين، اقترحت أيضاً أن يضاف ممثلين عن القطاع الخاص الي يعرفوا الصناعة ويعرفوا المشاريع ويعرفوا المقاولات. وبعدين أين يوظف الصندوق في مشاريع تعهدات ومقاولات وفي مشاريع صناعية خلتنا نجيب من الغرفة الصناعية رئيسها أو نائبها عضواً في هذا المجلس ويمكن نقيب المقاولين عضواً بهذا المجلس.

هذا يعطيهم معلومات أوسع، أين يوجهون الاستثمار أنا أطرح على المجلس أن يوافق على تعديل واحد في المادة السادسة نصه ٧- مدير الاستثمار في الضمان الاجتماعي ٨- ممثل عن المتقاعدين ٩- ممثلين عن القطاع الخاص يقرهما مجلس الوزراء».

هناك رغبة في الاسراع وإن اعادته الى مجلس النواب عقبة الحقيقة أن هذا القانون ليس له صفة الاستعجال صندوق الضمان قائم والى أن يصدر هذا القانون سيبقى على وضعه ليس هناك إختلال لو تأخر هذا القانون للدورة العادية وهو أبعد مدى لاعادته الى مجلس النواب ومجلس النواب رأى أن اقتراحنا معقول يصادق عليه ويصدر في الدورة القادمة وأضيف أنه لا يجب أن نخاف من اعادته الى مجلس النواب لأن هذا القانون ليس له صفة الاستعجال. الأمور على طبيعتها الى أن يصدر، أطرح الموضوع للمجلس وأرجو أن يفضل الاخوان بإبداء الرأي فيه وشكراً.

تعارض أهدافها وازدواجيتها مع أهداف وزارات ومؤسسات أخرى وبالتالي اتخاذ القرار الرشيد لتصفيتها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ محمد رسول الكيلاني.



السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الرئيس لقد ورد في المادة ٣ في القانون المؤقت بأنه تؤسس بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى المؤسسة الأردنية للاستثمار. وورد في قرار مجلس النواب بخصوص هذه المادة، أنه تُنشأ بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى المؤسسة الأردنية للاستثمار، إن مواد هذا القانون تشير الى أن هذه المؤسسة هي مؤسسة رسمية عامة، وليست مؤسسة عامة فقط.

ومن المعلوم إن لكل اسم معنى، وإن تشابه الأسماء لا يعني بالضرورة تشابه ماهية المسيمات، لذا اقتضى الأمر لغوياً، وجود الاضافة. والتعريف والوصف لتعيين ماهية مسمى عن ماهية مسمى آخر، ولقد ورد في

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المتعقدة في ١٥/٨/١٩٩١ م ٢٥

القانون كذلك المؤسسات الرسمية العامة.

اقترح بتجديداً للوصف ودقة للوصف اضافة كلمة «مؤسسة رسمية عامة» وضافة رسمية لا يقضي بالضرورة اعادتها الى مجلس النواب، اعادة هذا القانون للتعديل وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس، ليس صحيحاً أن يُرد على آراء طُرحت ولكني اختلف مع الدكتور خليل السالم واقترح اجازة هذا القانون ولكن في هدف من اقتراح تعديل.

اقتراحي هو بقصد الوصول الى هدف ناجح لمؤسسة الاستثمار، طرحته في اللجنة المشتركة. يتعلق بالمادة السادسة، طُرح لنا في جلسة سابقة في اللجنة المالية، أن صندوق التقاعد الذي سيصبح مؤسسة استثمار مالية، واعتقد أنه تحسن أن يصبح كذلك، يمتلك ما يقرب ١٤٠ مليون دينار أنا أذكر من الذاكرة وأن أرباحه في سنة ١٩٩٠ في الموازنة التي طُرحت علينا كانت أقل من ٢٪ ما يدل على عدم كفاءة الاستثمار.

وصارت هناك توصية بوجوب تحسين مستويات الاستثمار وأنا أؤيد ذلك، ما يمكن أن يحسن مستويات الاستثمار ويرفع الدخل من هذا المبلغ العالي هو كفاءة وحكمة قرارات الاستثمار التي يكون فيها مجلس الادارة المنصوص عليه في المادة السادسة.

لو خللنا من ١-٢ في المادة السادسة، أرجو الاخوان أن يطلعوا على المادة السادسة،

مجلس الاعيان

وزير الصناعة والتجارة أولاً يكون رئاسة الوزير الذي هو وزير المالية رجل مشغول طول الوقت، بأكثر ما يمكن أن يعطي فيه صندوق الاستثمار، وزير الصناعة والتجارة رجل مشغول طول الوقت، وزير التخطيط رجل مشغول طول الوقت محافظ البنك المركزي رجل مشغول ضعف الوقت. المدير العام لبنك الائتماء الصناعي مفيد، المدير العام للموازنة مفيد يمكن أن يفرغ المدير العام للمؤسسة مفيد، إذا عم نعطي القرار لقيادة هذه المؤسسة أربع وزراء، ثلاث وزراء ومحافظ بنك أوقاسهم مثقلة بأعبائهم.

أنا أعتقد أن عدم النجاح في الماضي كان سببه عدم تفرغ متخذي القرار، اقترحت في اللجنة المالية اقتراحاً أريد أن أطرحه الآن لكم ليس فيه هدف تعديل مضمون القانون وإنما رفع كفاءة القدرة على اتخاذ القرار اقتراحي كان «أن يضاف إلى مجلس الإدارة وهي أموال حكومية عامة أربع أشخاص جدد أولهم مدير الاستثمار في الضمان الاجتماعي وهذا يؤمن التنسيق بين مؤسستين مُستثمرتين بمبالغ عالية.

مدير الاستثمار في مؤسسة الضمان الاجتماعي قادر يقبل للصندوق أنه احق استثماراً في الشركة الفلانية واخسرنا لا تقرب، أو استثماراً في الشركة الفلانية واربحنا وطف إذا عندك أموال، فمفيد وجوده كمستشار دائم ويفيد أيضاً بعدم التضارب بين أقوى مؤسستين للاستثمار في الأردن.

كذلك اقترحت بأن يضال ممثل من المستفيدين من هذه الأموال تعيينه الحكومة، ممثل

عن المتقاعدين له صفة الاطلاع والخبرة كان يكون من ضباط المالية في الجيش أو من وكلاء المالية السابقين الذين لهم خبرة في القضايا المالية هؤلاء الاثنين، اقترحت أيضاً أن يضاف ممثلين عن القطاع الخاص الي يعرفوا الصناعة ويعرفوا المشاريع ويعرفوا المقاولات. وبعدين أين يوظف الصندوق في مشاريع تمهيدات ومقاولات وفي مشاريع صناعية خيلنا نجيب من الغرفة الصناعية رئيسها أو نائبها عضواً في هذا المجلس ويمكن نقيب المقاولين عضواً بهذا المجلس.

هذا يعطيهم معلومات أوسع، أين يُوجهون الاستثمار أنا أطرح على المجلس أن يوافق على تعديل واحد في المادة السادسة نصه ٧٥ - مدير الاستثمار في الضمان الاجتماعي ٨ - ممثل عن المتقاعدين ٩ - ممثلين عن القطاع الخاص يقررها مجلس الوزراء».

هناك رغبة في الاسراع وإن اعادته الى مجلس النواب عقبة الحقيقة أن هذا القانون ليس له صفة الاستعجال صندوق الضمان قائم وإلى أن يصدر هذا القانون سيبقى على وضعه ليس هناك إختلال لو تأخر هذا القانون للدورة العادية وهو أبعد مدى لاعادته الى مجلس النواب ومجلس النواب رأى أن اقتراحاً معقول يصادق عليه ويصدر في الدورة القادمة وأضيف أنه لا يجب أن نخاف من اعادته الى مجلس النواب لأن هذا القانون ليس له صفة الاستعجال الأمور على طبيعتها الى أن يصدر، أطنح الموضوع للمجلس وأرجو أن يفضل الاخوان بإبداء الرأي فيه وشكراً.

دولة رئيس مجلس: شكراً استاذ حمد، الاستاذ كمال الشاعر.

السيد كمال الشاعر: سيدي الرئيس أؤيد تأييداً كاملاً ما طرحه الدكتور خليل السالم باعتقادي أن استمرار وجود مؤسسة للاستثمار يملكها القطاع العام، يتناقض كلياً مع فلسفة التصحيح الاقتصادي الذي تنهجه الحكومة.

ولذلك أنا لا أطرح الموافقة أو عدم الموافقة على هذا القانون هذا أمر آخر، لكني اقترح كتوصية للحكومة أن تُعيد النظر بوجود هذه المؤسسة من حيث المبدأ.

اذ أن مؤسسة يملكها القطاع العام، لا تملك الحقيقة مقومات تقييم فرص الاستثمار، هذه بقدرها هو السوق هذا هو جوهر البرنامج التصحيحي.

من الناحية التاريخية المساهمات التي تملكها هذه المؤسسة والتي كان يملكها صندوق التقاعد وقبلها الخزينة قبل صندوق التقاعد هي مساهمات قديمة في شركات يغلب عليها طابع الاحتكار.

شركة الاسمنت، الفوسفات، البوتاس، وما شابه ذلك في غالبيتها وربما تأتي ظروف في المستقبل لشركات مماثلة أو استثمارات مماثلة في موضوع الفوسفات في الشديدة أو توسع في البوتاس وقد لا تقوم مثل هذه المشروعات الكبرى في دون مساهمات من الحكومة هذا أمر آخسر ولنسب بحاجة الى مؤسسة أردنية للاستثمار.

التقاعد يا سيدي هو التزام على الحكومة،

وإذا شاءت الحكومة أن تدرس امكانية قيام خاص تودع فيه أموال بالتدريج التي يمكن في المستقبل تمكن هذا الصندوق في المستقبل أن يستوفي ويستوفي الايراد، الايرادات وتم يدفع الالتزامات هذا أيضاً نرجه جيد وأنا أؤيد عليه فلذلك الحقيقة اقتراح ما طرحه الدكتور خليل السالم بشقيه المتعلق بهذه المؤسسة والمتعلق بصندوق التقاعد أؤيده تأييداً كاملاً. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ أمين شقير.

السيد أمين شقير: سيدي الرئيس في الواقع انني اتفق مع الاستاذ حمد الفرعان اتفاقاً كاملاً باعتبار أن فكرة اضافة عناصر أخرى من القطاع الخاص لم تُرفض في اللجنة وهو اقتراح وجيه وجدير بأن يقال وفيها عدا ذلك فأنا مع اقرار القانون كما ورد الى اللجنة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي بالاستناد الى المادة ٤٨ ذيلها من النظام الداخلي اقترح الموافقة على قرار اللجنة كما ورد.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ سماعة المقرر.

السيد مقرر اللجنة: سمعنا من معالي الوزير أثناء مناقشة هذا القانون في اللجنة القانونية أن الاتجاه الحكومي فيما يتعلق ببيع بعض مساهماتها في الشركات لا يزال مستمراً ولكن لا يفيد ذلك تصفية هذه المساهمات بل دليل إن اضافة أدخلت على هذا القانون في مجلس

النواب تتضمن تكليف المؤسسة بالترويج للمشاريع.

والترويج معناه ان تتم هذه المؤسسة دراسات مشاريع جديدة غير الشركات القائمة سواء أكانت هذه المشاريع متعلقة بالصناعات أو الزراعة أو الخدمات وغير مقيدة بنوع من الأنواع الاستثمارية.

ويبدل من أن تستمر هذه المؤسسة في امتلاك أسهم الشركات يمكن أن تبيع بعض هذه الأسهم ثم تدفع قيمتها في مشاريع جديدة والمشاريع الجديدة لا يقدم القطاع الخاص على دراستها والاتفاق عليها ولا يملك الشجاعة التي تملكها هذه المؤسسة.

وفهمنا منه أيضاً أن المؤسسة لن تقوم بهذه الدراسات التي تنوي القيام بها إنما مستعين بأهل الخبرة وهذا أقل كلفة إذا الترويج للمشاريع الجديدة الاستثمارية عمل مفيد للاقتصاد الوطني ويساعد القطاع الخاص وهو جزء من سياسة الدولة.

أما ما أشير اليه من الزميل الفاضل الدكتور خليل السالم من أن يمكن أن تكون مؤسسة الضمان الاجتماعي مشمولة بالفقرة ج أقول بينا هذا في اللجنة وأثبتنا في قرارات الديوان الخاص الذي فسر معنى المؤسسة الرسمية العامة وفسرها بأنها هي التي تقوم بوظائف الحكومة ولكن تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الحكومة وما لها مال عام أي مال الدولة هذا الذي يميزها عن المؤسسة العامة غير الرسمية أو المؤسسة ذات النفع العام ولذلك الخشية من أن يشمل حكم هذه الفقرة مؤسسة

الضمان الاجتماعي قد بينا أنه لا يحتمل وقوع هذه الخشية، أما تسمية هذه المؤسسة بالرسمية أو عدم تسميتها، باعتقد بالنسبة الى قرارات التفسير الصادرة عن ديوان تفسير القوانين أعطت وصفاً للمؤسسة الرسمية العامة كما ذكرت آنفاً ولذلك سواء أطلق اسم الرسمية وصفت بالرسمية أو لم توصف ما دام أن مالها هو مال عام ولها ميزات أخرى من ميزات المؤسسة الرسمية العامة إذا لا حاجة الى وصف هذه المؤسسة بالمؤسسة الرسمية.

يتبادر الى الذهن أن هذه المؤسسة لم تكن رابحة وقيل لنا في جلسة اللجنة أن الربح قد تحقّق في هذا العام وقدر بـ ١٢٥ مليون ديناراً لكن فيه ربح رأسمالي وفيه ربح عادي إنما بدأ ربحها من مساهمتها في شركة البوتاس إذا الخشية من أنها لا تبيع أو أنها تخسر يعني كل مشروع تجاري يربح ويخسر ولكن بوادع الربح مبيّن في هذه المؤسسة.

تساءل بعض الزملاء عن حقوق المتقاعدين حقوق المتقاعدين مضمونة ولا تتأثر من زيادة رأسمال هذه المؤسسة أو نقصان بالخسارة أو بالتقليص يبيع الأسهم هذا لا يتأثر إطلاقاً لأن الحكومة متكفلة بهذا.

متكفلة به من ناحيتين، الناحية الأولى الأهل أن حقوق التقاعد مطلوبة من خزانة الدولة. الثاني من مشروع هذا القانون لما تأنس الحكومة أن المؤسسة في صدر مالي فالمادة ٤ نصت في الفقرة د على أن الحكومة تقدم أموالها إذا الخشية على حقوق المتقاعدين غير واردة أيضاً. أما إضافة أشخاص من ذوي الخبرة فقد

دولة رئيس مجلس: شكراً استاذ حد، الاستاذ كمال الشاعر.

السيد كمال الشاعر: سيدي الرئيس أؤيد تأييداً كاملاً ما طرحه الدكتور خليل السالم باعتقادي أن استمرار وجود مؤسسة للاستثمار يملكها القطاع العام، يتناقض كلياً مع فلسفة التصحيح الاقتصادي الذي تنهجه الحكومة.

ولذلك أنا لا أطرح الموافقة أو عدم الموافقة على هذا القانون هذا أمر آخر، لكني اقترح كتوصية للحكومة أن تُعيد النظر بوجود هذه المؤسسة من حيث المبدأ.

اذ أن مؤسسة يملكها القطاع العام، لا تملك الحقيقة مقومات تقييم فرص الاستثمار، هذه بقدرها هو السوق هذا هو جوهر البرنامج التصحيحي.

من الناحية التاريخية المساهمات التي تملكها هذه المؤسسة والتي كان يملكها صندوق التقاعد وقبلها الخزينة قبل صندوق التقاعد هي مساهمات قديمة في شركات يغلب عليها طابع الاحتكار.

شركة الاسمنت، الفوسفات، البوتاس، وما شابه ذلك في غالبيتها وربما تأتي ظروف في المستقبل لشركات مماثلة أو استثمارات مماثلة في موضوع الفوسفات في الشديدة أو توسع في البوتاس وقد لا تقوم مثل هذه المشروعات الكبرى في دون مساهمات من الحكومة هذا أمر آخر وليست بحاجة الى مؤسسة أردنية للاستثمار.

التقاعد يا سيدي هو التزام على الحكومة،

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٥/٨/١٩٩١ م ٢٧

وإذا شاءت الحكومة أن تدرس امكانية قيام خاص تدفع فيه أموال بالتدريج التي يمكن في المستقبل تمكن هذا الصندوق في المستقبل أن يستوفي ويستوفي الإيراد، الإيرادات وتم يدفع الالتزامات هذا أيضاً توجه جيد وأنا أؤيد عليه فلذلك الحقيقة اقترح ما طرحه الدكتور خليل السالم بشقيه المتعلق بهذه المؤسسة والمتعلق بصندوق التقاعد أؤيده تأييداً كاملاً. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ أمين شقير.

السيد أمين شقير: سيدي الرئيس في الواقع انني اتفق مع الاستاذ حد الفرحان اتفاقاً كاملاً باعتبار أن فكرة اضافة عناصر أخرى من القطاع الخاص لم ترفض في اللجنة وهو اقترح وجيه وجدير بأن يقال وفيها عدا ذلك فانا مع اقرار القانون كما ورد الى اللجنة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي بالاستناد الى المادة ٨ ٤ ذيلها من النظام الداخلي اقترح الموافقة على قرار اللجنة كما ورد.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ سعادة المقرر.

السيد مقرر اللجنة: سمعنا من معالي الوزير أثناء مناقشة هذا القانون في اللجنة القانونية، إن الاتجاه الحكومي فيها يميل ببيع بعض مساهماتها في الشركات لا يزال مستمراً ولكن لا يفيد ذلك تصفية هذه المساهمات بدليل إن اضافة أدخلت على هذا القانون في مجلس

دكتور عبد المحسن

النواب تتضمن تكليف المؤسسة بالترويج للمشاريع.

والترويج معناه أن تتم هذه المؤسسة دراسات مشاريع جديدة غير الشركات القائمة سواء أكانت هذه المشاريع متعلقة بالصناعات أو الزراعة أو الخدمات وغير مقيدة بنوع من الأنواع الاستثمارية.

وبدل من أن تستمر هذه المؤسسة في امتلاك أسهم الشركات يمكن أن يبيع بعض هذه الأسهم ثم تدفع قيمتها في مشاريع جديدة والمشاريع الجديدة لا يقدم القطاع الخاص على دراستها والاتفاق عليها ولا يملك الشجاعة التي تملكها هذه المؤسسة.

وفهمنا منه أيضاً أن المؤسسة لن تقوم بهذه الدراسات التي تنوي القيام بها إنما ستستعين بأهل الخبرة وهذا أقل كلفة إذا الترويج للمشاريع الجديدة الاستثمارية عمل مفيد للاقتصاد الوطني ويساعد القطاع الخاص وهو جزء من سياسة الدولة.

أما ما أشير إليه من الرميح الفضل الدكتور خليل السالم من أن يمكن أن تكون مؤسسة الضمان الاجتماعي مشمولة بالفقرة جـ أقول بينا هذا في اللجنة وأثبتنا في قرارات الديوان الخاص الذي فسر معنى المؤسسة الرسمية العامة ونشرها بأنها هي التي تقوم بوظائف الحكومة ولكن تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الحكومة ومالها مال عام أي مال الدولة هذا الذي يميزها عن المؤسسة العامة غير الرسمية أو المؤسسة ذات النفع العام ولذلك الخشية من أن يشمل حكم هذه الفقرة مؤسسة

الضمان الاجتماعي قد بينا أنه لا يحتمل وقوع هذه الخشية، أما تسمية هذه المؤسسة بالرسمية أو عدم تسميتها، باعتقد بالنسبة إلى قرارات التفسير الصادرة عن ديوان تفسير القوانين أعطت وصفاً للمؤسسة الرسمية العامة كما ذكرت آنفاً ولذلك سواء أطلق اسم الرسمية وصفت بالرسمية أو لم توصف ما دام أن مالها هو مال عام ولها ميزات أخرى من ميزات المؤسسة الرسمية العامة إذا لا حاجة إلى وصف هذه المؤسسة بالمؤسسة الرسمية.

يتبادر إلى الذهن أن هذه المؤسسة لم تكن رابحة وقيل لنا في جلسة اللجنة أن الربح قد تحقق في هذا العام وقدر بـ ١٢٥ مليون ديناراً لكن فيه ربح رأسمالي وفيه ربح عادي إنما بدأ ربحها من مساهمتها في شركة البوتاس إذا الخشية من أنها لا تبيع أو أنها تخسر يعني كل مشروع تجاري يربح ويخسر ولكن بواد الربح مبينا في هذه المؤسسة.

تساءل بعض الزملاء عن حقوق المتقاعدين حقوق المتقاعدين مضمونة ولا تتأثر من زيادة رأسمال هذه المؤسسة أو نقصان بالخسارة أو بالتقليص ببيع الأسهم هذا لا يتأثر إطلاقاً لأن الحكومة متكفلة بهذا.

متكفلة به من ناحيتين، الناحية الأولى الأفضل أن حقوق التقاعد مطلوبة من خزانة الدولة. الثاني من مشروع هذا القانون لما تأسس الحكومة أن المؤسسة في ضيق مالي فالمادة ٤ نصت في الفقرة د على أن الحكومة تقدم أموالها إذا الخشية على حقوق المتقاعدين غير واردة أيضاً.

أما إضافة أشخاص من ذوي الخبرة فقد

دولة رئيس مجلس: شكراً استاذ حمد، الاستاذ كمال الشاعر.

السيد كمال الشاعر: سيدي الرئيس أؤيد تأييداً كاملاً ما طرحه الدكتور خليل السالم باعتقادي أن استمرار وجود مؤسسة للاستثمار يملكها القطاع العام، يتناقض كلياً مع فلسفة التصحيح الاقتصادي الذي تنهجه الحكومة.

ولذلك أنا لا أطرح الموافقة أو عدم الموافقة على هذا القانون هذا أمر آخر، لكني اقترح كتوصية للحكومة أن تعيد النظر بوجود هذه المؤسسة من حيث المبدأ.

اذ أن مؤسسة يملكها القطاع العام، لا تملك الحقيقة مقومات تقييم فرص الاستثمار، هذه يقدرها هو السوق هذا هو جوهر البرنامج التصحيحي.

من الناحية التاريخية المساهمات التي تملكها هذه المؤسسة والتي كان يملكها صندوق التقاعد وقبلها الخزانة قبل صندوق التقاعد هي مساهمات قديمة في شركات يغلب عليها طابع الاحتكار.

شركة الاسمنت، الفوسفات، البوتاس، وما شابه ذلك في غالبيتها وربما تأتي ظروف في المستقبل لشركات مماثلة أو استثمارات مماثلة في موضوع الفوسفات في الشديدة أو توسع في البوتاس. وقد لا تقوم مثل هذه المشروعات الكبرى في دون مساهمات من الحكومة هذا أمر آخر وليست بحاجة إلى مؤسسة أردنية للاستثمار.

التقاعد ياسيدي هو التزام على الحكومة،

محضر الجلسة الرابعة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٥/٨/١٩٩١ م ٢٧

وإذا شاءت الحكومة أن تدرس امكانية قيام خاص تدفع فيه أموال بالتدريج التي يمكن في المستقبل تمكن هذا الصندوق في المستقبل أن يستوفي ويستوفي الإيراد، الإيرادات وثم يدفع الالتزامات هذا أيضاً توجه جيد وأنا أؤيد عليه فلذلك الحقيقة اقترح ما طرحه الدكتور خليل السالم بشقيه المتعلق بهذه المؤسسة والمتعلق بصندوق التقاعد أؤيده تأييداً كاملاً. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ أمين شقير.

السيد أمين شقير: سيدي الرئيس في الواقع انني اتفق مع الاستاذ حمد الفرحان اتفاقاً كاملاً باعتبار أن فكرة إضافة عناصر أخرى من القطاع الخاص لم ترفض في اللجنة وهو اقتراح وجيه وجدير بأن يقال وفيها عدا ذلك فأننا مع اقرار القانون كما ورد إلى اللجنة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي بالاستناد إلى المادة ٨ ٤ ذيلها من النظام الداخلي اقترح الموافقة على قرار اللجنة كما ورد.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ سعادة المقرر.

السيد مقرر اللجنة: سمعنا من معالي الوزير أثناء مناقشة هذا القانون في اللجنة القانونية أن الاتجاه الحكومي فيما يتعلق ببيع بعض مساهمات في الشركات لا يزال مستمراً ولكن لا يفيد ذلك تصفية هذه المساهمات بدليل أن إضافة أدخلت على هذا القانون في مجلس

هكذا عند الأول

النواب تتضمن تكليف المؤسسة بالترويج للمشاريع.

والترويج معناه أن تتم هذه المؤسسة دراسات مشاريع جديدة غير الشركات القائمة سواء أكانت هذه المشاريع متعلقة بالصناعات أو الزراعة أو الخدمات وغير مقيدة بنوع من الأنواع الاستثمارية.

وبدل من أن تستمر هذه المؤسسة في امتلاك أسهم الشركات يمكن أن تباع بعض هذه الأسهم ثم تدفع قيمتها في مشاريع جديدة والمشاريع الجديدة لا يقدم القطاع الخاص على دراستها والاتفاق عليها ولا يملك الشجاعة التي تملكها هذه المؤسسة.

وفهمنا منه أيضاً أن المؤسسة لن تقوم بهذه الدراسات التي تنوي القيام بها إنما ستستعين بأهل الخبرة وهذا أقل كلفة إذا الترويج للمشاريع الجديدة الاستثمارية عمل مفيد للاقتصاد الوطني ويساعد القطاع الخاص وهو جزء من سياسة الدولة.

أما ما أشير إليه من الزميل الفاضل الدكتور خليل السالم من أن يمكن أن تكون مؤسسة الضمان الاجتماعي مشمولة بالفقرة جـ أقول بينا هذا في اللجنة وأثبتنا في قرارات الديوان الخاص الذي فسر معنى المؤسسة الرسمية العناية وفسرنا بأنها هي التي تقوم بوظائف الحكومة ولكن تتمتع بشخصية معنوية مستقلة عن شخصية الحكومة وبألها مال عام أي مال الدولة هذا الذي يميزها عن المؤسسة العامة غير الرسمية أو المؤسسة ذات النفع العام ولذلك الخشية من أن يشمل حكم هذه الفقرة مؤسسة

الضمان الاجتماعي قد بينا أنه لا يحتمل وقوع هذه الخشية، أما تسمية هذه المؤسسة بالرسمية أو عدم تسميتها، باعتقد بالنسبة إلى قرارات التفسير الصادرة عن ديوان تفسير القوانين أعطت وصفاً للمؤسسة الرسمية العامة كما ذكرت آنفاً ولذلك سواء أطلق اسم الرسمية وصفت بالرسمية أو لم توصف ما دام أن مالها هو مال عام ولها ميزات أخرى من ميزات المؤسسة الرسمية العامة إذاً لا حاجة إلى وصف هذه المؤسسة بالمؤسسة الرسمية.

يتبادر إلى الذهن أن هذه المؤسسة لم تكن رابحة وقيل لنا في جلسة اللجنة أن الربح قد تحقق في هذا العام وقدر بـ ١٢ مليون ديناراً لكن فيه ربح رأسمالي وفيه ربح عادي إنما بدأ ربحها من مساهمتها في شركة البوتاس إذا الخشية من أنها لا تربح أو أنها تخسر يعني كل مشروع تجاري يربح ويخسر ولكن بواد الربح مبني في هذه المؤسسة.

تساءل بعض الزملاء عن حقوق المتقاعدين حقوق المتقاعدين مضمونة ولا تتأثر من زيادة رأسمال هذه المؤسسة أو نقصان بالخسارة أو بالتقليص يبيع الأسهم هذا لا يتأثر إطلاقاً لأن الحكومة متكلفة بهذا.

متكلفة به من ناحيتين: الناحية الأولى الأصل أن حقوق التقاعد مطلوبة من خزينة الدولة. الثاني من مشروع هذا القانون لما تأسس الحكومة أن المؤسسة في صلب مالي فالمادة ٤ نصت في الفقرة د على أن الحكومة تقدم أموالها إذا الخشية على حقوق المتقاعدين غير واردة أيضاً. أما إضافة أشخاص من ذوي الخبرة فقد

نص القانون على أن يستعين مجلس الإدارة بأهل الخبرة والحقيقة لما يكون الخبير عضواً في مجلس الإدارة لن يعطيهما الدراسة الخيرة الوافية بصفته عضواً في مجلس الإدارة.

لكن عندما يكلف الخبير أن يقدم تقريراً فسوف يقدمه كاملاً وافياً وموفياً في الغرض ولذلك لا أرى حاجة لإضافة أشخاص آخرين وليس دفاعه عن القانون ولكن إقتناعاً مني بأن المجلس هو يقرر السياسة العامة والخبراء هم الذين ينصحون.

على كل حال سواء وافقني بعض الزملاء الإشارة لا تغني عن العبارة.

المهم فيها أن الخبير يقدم خبرته بتكليف من المجلس والدراسة تكون مستوفية لغير الرأي الذي يكون في الجلسات الروتينية.

أما الإشارة إلى الفقرة جـ اعتقد من المادة الرابعة هذه الفقرة تتضمن إعطاء مجلس الوزراء صلاحية تحويل أسهم المؤسسات الرسمية إلى هذه المؤسسة المقصود من هذا هو توحيد الاستثمار الناجح.

أما إذا كانت المؤسسة الرسمية المساهمة في شركة وكانت مساهمتها ناجحة لا اعتقد أن مجلس وزراء يقدم على إحباطها ونقل أسهمها إلى هذه المؤسسة لكن نعطيها هذه الصلاحية لأجل تلافي التقصير في استثمار أموال المؤسسات الرسمية العامة على أساس من أن مجلس الوزراء هو المهيمن على المال العام.

علماً بأن الذين حضروا آخر جلسة من جلسات اللجنة المشتركة وافقوا على هذا القانون

كما ورد من مجلس النواب.

ولذلك أوصي المجلس الكريم بأن يوافق على هذا القانون كما ورد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الاستاذ المقرر، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس، في الواقع سعادة المقرر أغثاني الكثير مما كنت أود أن أشرحه حول هذه المؤسسة. وقد اجتمع وزير المالية باللجنة المشتركة وأظهر وجهة نظر الحكومة في هذا القانون ولكن أريد أن أعلق على بعض النقاط التي وردت وبشكل سريع. المادة الخامسة تقول «وبأن المؤسسة تعمل وفق السياسة الاستثمارية العامة بالحكومة» بمعنى أنها سوف تنفذ سياسات الحكومة الاستثمارية والمادة الرابعة تقول «وبأن أموال المؤسسة تتألف من مساهمة الحكومة في الشركات» مساهمة الحكومة في الشركات هي كل أسهم الحكومة بتلك الشركات بما فيها شركات مثل الفوسفات والبوتاس إلى آخره.

توجيه الحكومة الآن كما ذكر بعض الأخوان هو في بيع بعض أسهم الحكومة في قطاعات أو في شركات ناجحة لذلك هي ليست في حاجة إلى دعم حكومي والمؤسسة تعمل في هذا الاتجاه الآن وعندما تنتهي الدراسة ونحن نتظر التوقيت الصحيح لبيع بعض تلك الأسهم سوف يتخذ القرار.

ولكن في نفس الوقت الهدف من هذه المؤسسة هو تشجيع الاستثمار ما سيعمل من تلك الأسهم يجب أن يستغل في قطاعات أو مشاريع أخرى قد تحتاج إلى دعم حكومي في بداية

الطريق لذلك اعتقد بأن الفلسفة العامة لتلك المؤسسة تنطبق أيضاً تحت عنوان «تشجيع الاستثمار في هذا البلد».

هذه الملاحظات أردت أن أعيدها إلى السادة الاعيان وخاصة أن وزير المالية نفسه قد أوضح هذه النقاط خلال اجتماعه في اللجنة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، الأستاذ جعفر الشامي.



السيد جعفر الشامي: أرجو أن أبدي الملاحظة التالية هي مؤسسة للاستثمار والاستثمار يتطلب كفاءات لحسن استثمار أموال هذه المؤسسة الملاحظة الأولى هي وجود مجلس إدارة ومجلس الإدارة يجب أن يعطى المدة الكافية لمتابعة موضوع الاستثمار. هنا عندنا عديد من الأخوة الوزراء أعضاء في مجلس الإدارة وكلنا يعلم بأن الإدارات تتغير بين فترة وأخرى هذه ملاحظة.

الملاحظة الثانية قد يكون وزير التخطيط

دكتور، لأسباب تشكيل الوزارة وقد يكون وزير الصناعة مهندس مثل حضري وحضرة الأستاذ علي أبو الراغب لكن ليس لدينا الخبرة الكافية للمشاركة في مجلس إدارة مثل هذا النوع.

ولذا أنا أثني على اقتراح الأستاذ حمد الفرعان بتصويب أعضاء مجلس الإدارة من كفاءات وذوي اختصاص مع ملاحظة أن يكون هناك مدة معينة لمجلس الإدارة.

أي أن تكون مثل مجالس إدارات المؤسسات الثانية والشركات مدة محددة لها أربع سنوات خلالها يتبين لنا عطاء وكفاءة الأفراد الموجودين في مجلس الإدارة ويمكن التعديل والتغيير وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، لتلا يكون هناك أي سوء فهم أرجو أن أوضح بأنني لم أدعو لأي تغيير أو تعديل في القانون.

لم أدع، حتى الفقرة جـ، لم أقترح الغائها مع كراهيتي لها، واعتقادي بأنها لا تفيد بشيء. الملاحظة الثانية، ليس هناك علاقة بين صندوق التقاعد وبين هذه المؤسسة المالية الأردنية الاستثمارية، ليس هناك سوى أنها الخلف القانوني لصندوق التقاعد، لكن لم يُطلب منها أي شيء من أغراض صندوق التقاعد.

لا علاقة لهذه المؤسسة بالتقاعدين، وملاحظتي عن حقوق المتقاعدين لا تتصل بخلق هذه المؤسسة وبوظائفها ولكنها تتصل بالغاء صندوق التقاعد الذي اجتمع على إلغائه أو إحتج

نص القانون على أن يستعين مجلس الإدارة بأهل الخبرة والحقيقة لما يكون الخبير عضواً في مجلس الإدارة لن يعطيها الدراسة الخبيرة الوافية بصفته عضواً في مجلس الإدارة.

لكن عندما يكلف الخبير أن يقدم تقريراً فسوف يُقدمه كاملاً وأمياً وموفياً في الغرض ولذلك لا أرى حاجة لاضافة أشخاص آخرين وليس دفاعه عن القانون ولكن إقتناعاً مني بأن المجلس هو يقرر السياسة العامة والخبراء هم الذين ينصحون.

على كل حال سواء وافقني بعض الزملاء الإشارة لا تغني عن العبارة.

المهم فيها أن الخبير يقدم خبرته بتكليف من المجلس والدراسة تكون مُستوفية لغير الرأي الذي يكون في الجلسات الروتينية.

أما الإشارة إلى الفقرة جـ اعتقدت من المادة الرابعة هذه الفقرة تتضمن إعطاء مجلس الوزراء صلاحية تحويل أسهم المؤسسات الرسمية إلى هذه المؤسسة المقصود من هذا هو توحيد الاستثمار الناجح.

أما إذا كانت المؤسسة الرسمية المساهمة في شركة وكانت مساهمتها ناجحة لا أعتقد أن مجلس وزراء يقدم على إحباطها ونقل أسهمها إلى هذه المؤسسة لكن تعطيها هذه الصلاحية لأجل تلافي التقصير في استثمار أموال المؤسسات الرسمية العامة على أساس من أن مجلس الوزراء هو المهيمن على المال العام.

علماً بأن الذين حضروا آخر جلسة من جلسات اللجنة المشتركة وافقوا على هذا القانون

كما ورد من مجلس النواب.

ولذلك أوصي المجلس الكريم بأن يوافق على هذا القانون كما ورد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً الأستاذ المقرر، دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس، في الواقع سعادة المقرر أغثاني الكثير مما كنت أود أن أشرحه حول هذه المؤسسة. وقد اجتمع وزير المالية باللجنة المشتركة وأظهر وجهة نظر الحكومة في هذا القانون ولكن أريد أن أعلق على بعض النقاط التي وردت وبشكل سريع. المادة الخامسة تقول وبأن المؤسسة تعمل وفق السياسة الاستثمارية العامة بالحكومة بمعنى أنها سوف تُنفذ سياسات الحكومة الاستثمارية والمادة الرابعة تقول وبأن أموال المؤسسة تتألف من مساهمة الحكومة في الشركات، مساهمة الحكومة في الشركات هي كل أسهم الحكومة بتلك الشركات بما فيها شركات مثل الفوسفات والبوتاس إلى آخره.

توجه الحكومة الآن كما ذكر بعض الأخوان هو في بيع بعض أسهم الحكومة في قطاعات أو في شركات ناجحة لذلك هي ليست في حاجة إلى دعم حكومي والمؤسسة تعمل في هذا الاتجاه الآن وعندما تنتهي الدراسة ونحن نتظر التوقيت الصحيح لبيع بعض تلك الأسهم سوف يتخذ القرار.

ولكن في نفس الوقت الهدف من هذه المؤسسة هو تشجيع الاستثمار ما سيباع من تلك الأسهم يجب أن يستغل في قطاعات أو مشاريع أخرى قد تحتاج إلى دعم حكومي في بداية

هكذا عبث الأصول

الطريق لذلك اعتقد بأن الفلسفة العامة لتلك المؤسسة تنطبق أيضاً تحت عنوان «تشجيع الاستثمار في هذا البلد».

هذه الملاحظات أردت أن أعيدها إلى السادة الأعيان وخاصة أن وزير المالية نفسه قد أوضح هذه النقاط خلال اجتماعه في اللجنة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً دولة الرئيس، الأستاذ جعفر الشامي.



السيد جعفر الشامي: أرجو أن أبدي الملاحظة التالية هي مؤسسة للاستثمار والاستثمار يتطلب كفاءات لحسن استثمار أموال هذه المؤسسة الملاحظة الأولى هي وجود مجلس إدارة ومجلس الإدارة يجب أن يغطي المدة الكافية لتابعة موضوع الاستثمار. هنا عندنا عدد من الأخوة الوزراء أعضاء في مجلس الإدارة وكلنا يعلم بأن وزارات تتغير بين فترة وأخرى هذه ملاحظة.

الملاحظة الثانية قد يكون وزير التخطيط

دكتور، لأسباب تشكيل الوزارة وقد يكون وزير الصناعة مهندس مثل حضري وحضرة الأستاذ علي أبو الراغب لكن ليس لدينا الخبرة الكافية للمشاركة في مجلس إدارة مثل هذا النوع.

ولذا أنا أثني على اقتراح الأستاذ حمد الفرخان بتصويب أعضاء مجلس الإدارة من كفاءات وذوي اختصاص مع ملاحظة أن يكون هناك مدة معينة لمجلس الإدارة.

أي أن تكون مثل مجالس ادارات المؤسسات الثانية والشركات مدة محددة لها أربع سنوات خلالها يتبين لنا عطاء وكفاءة الأفراد الموجودين في مجلس الإدارة ويمكن التعديل والتغيير وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي الدكتور خليل السالم.

الدكتور خليل السالم: دولة الرئيس، لتلا يكون هناك أي سوء فهم أرجو أن أوضح بأنني لم أدعواي تغيير أو تعديل في القانون.

لم أدعوا، حتى الفقرة ج، لم اقترح الغائها مع كراهتي لها، واعتقادي بأنها لا تفيد بشيء الملاحظة الثانية، ليس هناك علاقة بين صندوق التقاعد، وبين هذه المؤسسة المالية الأردنية الاستثمارية، ليس هناك سوى أنها الخلف القانوني لصندوق التقاعد، لكن لم يطلب منها أي شيء من أغراض صندوق التقاعد.

لا علاقة لهذه المؤسسة بالتقاعد، وملاحظتي عن حقوق التقاعدين لا تتصل بخلق هذه المؤسسة وبوظائفها ولكنها تتصل بالغاء صندوق التقاعد الذي احتج على الغائه أو احتج

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ خليل، سعادة الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً سيدي الرئيس، كلمة واحدة أريد أن أقولها في سياق الكلام الذي تفضل به الاستاذ الدكتور خليل السالم ذكر مؤسسات رسمية عامة وذكر مؤسسات عامة التنفيذ لا يقيد مفعول القانون ولكن الذي يقيد هو نصه وحكمه.

فإن كان منطبق على هذه المؤسسة كان تطبيقه المحاكم عند الاختلاف، أو تطبقه الجهات المختصة المذكرات صحيح انها تؤخذ لتفسير النصوص. لكن ليست ملزمة بالقدر الذي يكون فيه الرأي مخالفاً للنص القانوني. وقلت في مستهل حديثي أن مؤسسة الضمان الاجتماعي هي مؤسسة عامة وليست رسمية ولذلك لا ينطبق عليها هذا القانون أما المؤسسات الرسمية العامة فينطبق عليها هذا القانون، إن سميناهما جامعة أو جمعية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.



عليه. ولذلك الرغبة في أن يكون هناك متقاعد مثل في مجلس إدارة هذه المؤسسة لا علاقة له بحقوق التقاعدين، وليس لمزيد من اطمئنان التقاعدين على حقوقهم في المستقبل.

حقوقهم في المستقبل كما قال عطوفة المقرر هي عند الحكومة وهذا ما نود أن نعيد النظر فيه ليست اقتطاعات الرواتب إيرادات للخزينة. وليست رواتب التقاعد كما يجب أن تكون في المستقبل نفقات لها هذا هو الأسلوب المطبق أنا أدري ولكن ليس هذا هو الأسلوب الصحيح لأن عيب الخزينة سيتضاعف وستزيد مع الأيام.

كما قلت النقطة الأخيرة هل تخضع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لقدرة مجلس الوزراء على تحويل املاكها من الأسهم يمتلكها من الأسهم الى هذه المؤسسة؟ أنا أعلم بأنها لا تخضع ولكنني كنت أريد أن توضح في محضر هذه الجلسة بأن سلطة مجلس الوزراء في تحويل الأسهم ليست مطلقة.

ليست مطلقة، ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يحول مثلاً أسهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لهذه المؤسسة، أو أسهم صندوق استثمار جامعة اليرموك لهذه المؤسسة، أو أي هيئة مستقلة. دولة الرئيس أظن إنني أؤيد جميع الاخوان الذين يرون الآن القبول بالقانون كما ورد في اللجنة ولكنني أرجو أن لا تغلق الباب أمام الدراسة في المشكلتين.

الأولى وهي عبء التقاعد والثانية هي وظيفة هذه المؤسسة في السوق المالية الأردنية أو في تشجيع الاستثمار.

هكذا عبء الأول

السيد حسني عايش: دولة الرئيس، اعتقد أن النقاش أخذ مداه ووضح كل شيء وبخاصة أن اللجنتين القانونية والمالية درست هذا القانون وأعطته وقت طويل جداً، تم خلاله استدعاء وزير المالية لمزيد من التوضيح وتبين أن مسيرة المؤسسة رashedة وهي تعمل على أسس تجارية وخارج بيروقراطية الإدارة الحكومية، وتقوم بدراسة المشاريع الجديدة وبخاصة مالا يتطوع القطاع الخاص لدراستها والاستثمار فيها وأن الحكومة ملتزمة أدياً أو فنياً في أن لا تزيد مساهماتها في المستقبل عن ١٠٪ في أي من هذه المشاريع وهذا يعني عدم الاحتكار والسيطرة على أي مشروع.

وعليه فاني اقترح طرح قرار اللجنتين للتصويت مع الطلب من الحكومة باعادة النظر في القانون أو المؤسسة في ضوء أدائها والملاحظات التي أبدتها السادة الاعيان.

دولة رئيس المجلس: يعني كما قال الاستاذ حسني، الموضوع شبع نقاشاً ويبحث نقطة نظام تفضل.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي ذكر دولة رئيس الوزراء بأن هذه المؤسسة تسير وفق سياسة الحكومة بالاستثمار فغاية هذه المؤسسة هي دعم وتوجيه رأس المال في البلد في شكل يخدم الصالح العام.

هذا ما فهمته من قول دولة السيد رئيس الوزراء لكن اذا نظرنا الى خطة عمل المؤسسة للثلاثين ١٩٩٠ - ١٩٩١. نرى أن الصيغة التجارية البعيدة جزئياً عن خدمة الصالح العام هي التي تحكم المشاريع التي وضعتها نصب

فوجد المادة ٩ في القطاع الصناعي بأن دراسة مشروع الأدوية البيطرية، ولا نجد في القطاع الزراعي دعم الثروة الحيوانية حتى تكون الأدوية البيطرية داعمة لذلك فهي تدعم الأدوية من دون أن تدعم الثروة الحيوانية نجد بالفقرة ٣ من القطاع الزراعي دراسة امكانية اقامة مشروع للمعدات الزراعية الملحق بالتركيبات بدون أن نجد ما يشير الى تشجيع زراعة القمح أو الحنطة أو الأمن الغذائي. أرجو أن أنه الى هذه النقاط فقط لأن الغاية من هذه المؤسسة هي تحقيق أمن غذائي وتحقيق خدمة المجتمع في شكل عام وليس تحقيق الربح فقط وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة الأمر الآن معروض على المجلس الكريم في اقتراح من الاستاذ حمد باضافة أعضاء لمجلس الإدارة وذكر من القطاع الخاص اثنين ومن الضمان الاجتماعي واحد من يوافق على هذا الاقتراح؟ الاستاذ حمد، والاستاذ جعفر، والدكتور اسحاق الفرحان والاستاذ أبو عودة القرعان، والاستاذ أمين شقير.

خمسة من ثمانية وعشرين ولم يفز الاقتراح. من يوافق على القانون كما أوصت اللجنة المشتركة؟

الجميع: موافقون بالأكثرية حسب التصويت.

عليه. ولذلك الرغبة في أن يكون هناك متقاعد مثل في مجلس إدارة هذه المؤسسة لا علاقة له بحقوق المتقاعدين، وليس لمزيد من اطمئنان المتقاعدين على حقوقهم في المستقبل.

حقوقهم في المستقبل كما قال عطوفة المقرر هي عند الحكومة وهذا ما نود أن نعيد النظر فيه ليست اقتطاعات الرواتب إيرادات للخزينة. وليست رواتب التقاعد كما يجب أن تكون في المستقبل نفقات لها هذا هو الأسلوب المطبق أنا أدري ولكن ليس هذا هو الأسلوب الصحيح لأن عبء الخزينة سيتضاعف وسيزايد مع الأيام.

كما قلت النقطة الأخيرة هل تخضع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لقدرة مجلس الوزراء على تحويل املاكها من الأسهم يمتلكها من الأسهم الى هذه المؤسسة؟ أنا أعلم بأنها لا تخضع ولكنني كنت أريد أن توضع في محضر هذه الجلسة بأن سلطة مجلس الوزراء في تحويل الأسهم ليست مطلقة.

ليست مطلقة، ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يحول مثلاً أسهم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لهذه المؤسسة، أو أسهم صندوق استثمار جامعة اليرموك لهذه المؤسسة، أو أي هيئة مستقلة. دولة الرئيس أظن أنني أريد جميع الاخوان الذين يرون الآن القبول بالقانون كما ورد في اللجنة ولكنني أرجو أن لا تغلق الباب أمام الدراسة في المشكلتين.

الأولى وهي عبء التقاعد والثانية هي وظيفة هذه المؤسسة في السوق المالية الأردنية أو في تشجيع الاستثمار.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ خليل، سعادة الاستاذ المقرر.

السيد المقرر: شكراً سيدي الرئيس، كلمة واحدة أريد أن أقولها في سياق الكلام الذي تفضل به الاستاذ الدكتور خليل السالم ذكر مؤسسات رسمية عامة وذكر مؤسسات عامة التنفيذ لا يقيد مفعول القانون ولكن الذي يقيد هو نصه وحكمه.

فإن كان منطبق على هذه المؤسسة كان تطبيقه المحاكم عند الاختلاف، أو تطبيقه الجهات المختصة المذاكرات صحيح انها تؤخذ لتفسير النصوص. لكن ليست ملزمة بالقدر الذي يكون فيه الرأي مخالفاً للنص القانوني. وقلت في مستهل حديثي أن مؤسسة الضمان الاجتماعي هي مؤسسة عامة وليست رسمية ولذلك لا ينطبق عليها هذا القانون أما المؤسسات الرسمية العامة فينطبق عليها هذا القانون، إن سمينها جامعة أو جمعية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ حسني عايش.



السيد حسني عايش: دولة الرئيس، اعتقد أن النقاش أخذ مداه ووضح كل شيء وبخاصة أن اللجنتين القانونية والمالية درست هذا القانون وأعطته وقت طويل جداً. تم خلاله استدعاء وزير المالية لمزيد من التوضيح وتبين أن مسيرة المؤسسة راشدة وهي تعمل على أسس تجارية وخارج بيروقراطية الإدارة الحكومية، وتقوم بدراسة المشاريع المجدية وبخاصة مالا يتطوع القطاع الخاص لدراستها والاستثمار فيها وأن الحكومة ملتزمة أدياً أو فنياً في أن لا تزيد مساهماتها في المستقبل عن ١٠٪ في أي من هذه المشاريع وهذا يعني عدم الاحتكار والسيطرة على أي مشروع.

وعليه فاني اقترح طرح قرار اللجنتين للتصويت مع الطلب من الحكومة باعادة النظر في القانون أو المؤسسة في ضوء أدائها والملاحظات التي أبدتها السادة الاعيان.

دولة رئيس المجلس: يعني كما قال الاستاذ حسني، الموضوع شبع نقاشاً وبحيثاً نقطة نظام تفضل.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي ذكر دولة رئيس الوزراء بأن هذه المؤسسة تسير وفق سياسة الحكومة بالاستثمار فغاية هذه المؤسسة هي دعم وتوجيه رأس المال في البلد في شكل مجدم الصالح العام.

هذا ما فهمته من قول دولة السيد رئيس الوزراء لكن اذا نظرنا الى خطة عمل المؤسسة للعامين ١٩٩٠ - ١٩٩١ نرى أن الصبغة التجارية البعيدة جزئياً عن خدمة الصالح العام هي التي تحكم المشاريع التي وضعتها نصب عليها.

فوجد المادة ٩ في القطاع الصناعي بأن دراسة مشروع الأدوية البيطرية، ولا نجد في القطاع الزراعي دعم الثروة الحيوانية حتى تكون الأدوية البيطرية داعمة لذلك فهي تدعم الأدوية من دون أن تدعم الثروة الحيوانية نجد بالفقرة ٣ من القطاع الزراعي دراسة امكانية اقامة مشروع للمعدات الزراعية الملحق بالتركتورات بدون أن نجد ما يشير الى تشجيع زراعة القمح أو الحنطة أو الأمن الغذائي. أرجو أن أنه الى هذه النقاط فقط لأن الغاية من هذه المؤسسة هي تحقيق أمن غذائي وتحقيق خدمة المجتمع في شكل عام وليس تحقيق الربح فقط وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة الأمر الآن معروض على المجلس الكريم في اقتراح من الاستاذ حمد باضافة أعضاء لمجلس الإدارة وذكر من القطاع الخاص اثنين ومن الضمان الاجتماعي واحد من يوافق على هذا الاقتراح؟ الاستاذ حمد، والاستاذ جعفر، والدكتور اسحاق الفرحان والاستاذ أبو عودة القرعان، والاستاذ أمين شقير.

خمسة من ثمانية وعشرين ولم يفرز الاقتراح. من يوافق على القانون كما أوصت اللجنة المشتركة؟

الجميع: موافقون بالأكثرية حسب التصويت.

قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨ قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار

اللجنة المشتركة لمجلس الاعيان (القانونية والمالية)

| قرار اللجنة المشتركة | قرار مجلس النواب | قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨ قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار | اللجنة المشتركة لمجلس الاعيان (القانونية والمالية) |
|---------------------------------|---|---|--|
| موافقة كما وردت. | موافقة كما وردت. | موافقة كما وردت. | المادة (١) يتمس هذا القانون وقانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٨٨ ويعدل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. |
| موافقة كما وردت من مجلس النواب. | المادة ١/٣ اعادة صياغة الفقرة على الشكل التالي: ١. تنشأ بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الأردنية للاستثمار) ترتبط بالوزير وتكون ذات شخصية | المادة (٢) يكون للكلمات والمصطلحات الواردة في هذا القانون المعنى المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك: الوزير: وزير المالية. المؤسسة: المؤسسة الأردنية للاستثمار. المجلس: مجلس إدارة المؤسسة. المدير العام: المدير العام للمؤسسة. | المادة (٣) ١. تؤسس بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الأردنية للاستثمار) ترتبط بالوزير وتتبع بالشخصية |

| قرار اللجنة المشرفة | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في القانون المؤقت : |
|---|--|--|
| اعتبارية ولها أن تقدم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تلك الأموال المقررة وغير المقررة ولها أن تناقش وتناقض بهذه الصفة وأن تنيب عنها النائب العام أو أي عام يجتازها المجلس. | موافقة كما وردت موافقة كما وردت موافقة كما وردت موافقة كما وردت | الاحادية ولها أن تقدم بهذه الصفة بجميع التصرفات والأعمال القانونية بما في ذلك تلك الأموال المقررة وغير المقررة ولأمرام المقررة والقيام بجميع الاجراءات القضائية المتعلقة بما ولها أن تنيب عنها النائب العام أو أي عام آخر. ب. يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان ولها أن تنشئ مقرها لها داخل المملكة وخارجها. المادة (٤) ١. تتألف أموال المؤسسة من: ب. أموال صندوق التعاقد المقررة وغير المقررة بما في ذلك مساهمة الصندوق في الشركات. ج. مساهمة المؤسسات الرسمية العامة في الشركات التي يقرر مجلس الوزراء تحويلها إلى المؤسسة. د. ما تخصصه الحكومة للمؤسسة في الميزانية العامة. |

موافقة كما وردت من مجلس النواب

| قرار اللجنة المشرفة | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في القانون المؤقت : |
|---------------------|------------------|---|
| موافقة كما وردت | موافقة | هـ. أي أموال أخرى تحصل عليها المؤسسة بواقعة مجلس الوزراء. المادة (٥) تعمل المؤسسة وفق السياسة الاستثمارية العامة للحكومة وتحقيقاً لذلك تقوم بالأعمال التالية: ١. إدارة أموال المؤسسة واستثمارها والإشراف على أوجه استخدامها. |
| موافقة | موافقة | ب. المساهمة في رؤوس أموال الشركات والشايع الاستثمارية والاستثمار بالاشتراك والتعاون والتسويق مع المؤسسات المحلية والخارجية، مع اعطائه الأفضلية في المساهمة للمشاريع الانتاجية الوطنية التي تخصصها الخطط الاستراتيجية للمملكة. |
| موافقة | موافقة | جـ - المساهمة في رؤوس أموال الهيئات والمؤسسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات الوطنية وترويجها وإلى تشجيع استثمارت صغار الصناعيين والتجار وتلك تشجيع المشاريع ذات القيمة المضافة وتطوير أوجه استثمارها. |

موافقة كما وردت من مجلس النواب

هكذا أقره المجلس

| قرار اللجنة المشتركة | قرار مجلس النواب | موافقة |
|---|------------------|--------|
| <p>المادة (٧) وردت في القانون المؤقت:</p> <p>المادة (٧)</p> <p>يحل المجلس المأمم وأعضاؤه التالية:</p> <p>أ - وضع السياسة العامة للمؤسسة والإشراف على تنفيذها:</p> <p>ب - شراء أسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة.</p> <p>ج - إصدار مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بأعمال المؤسسة.</p> <p>د - وضع الميزانية السنوية للمؤسسة ورفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها.</p> <p>هـ - وضع تقرير سنوي عن أعمال المؤسسة وميزانيتها العمومية وحساباتها الخاصة ورفع ذلك الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه.</p> <p>و - تعيين عملي المؤسسة في مجالس إدارة الشركات المساهمة ومعاونيها العامة وفق نظام خاص.</p> <p>ز - المرافقة على انتهاء فروع للمؤسسة داخل المملكة وخارجها وإنشاء أي منها.</p> <p>ح - المرافقة على التعاقد مع المستشارين والخبراء وغيرهم من أخصائيي الاختصاص لتقديم خدمات ودراسات تتعلق بأهداف المؤسسة وغاياتها.</p> | | |

موافقة كما وردت من مجلس النواب

| قرار اللجنة المشتركة | قرار مجلس النواب | موافقة |
|--|------------------|--------|
| <p>المادة (٩) - الفقرة (أ)</p> <p>حذف كلمة (خاصة) والاستعاضة عنها بعبارة (تقليدية</p> <p>لاتفاقها الرأسمالي والجلاري عدا الاستمارات).</p> <p>المادة (٩)</p> <p>أ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يقترن القرار بالارادة الملكية السامية.</p> <p>ب - يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام اقامة اللدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨، ويحل موظفو ومستخدمو صندوق التقاعد العاملين فيه عدد ثمانه أحكام هذا القانون الى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم في الصندوق جزءا من خدماتهم في المؤسسة.</p> <p>المادة (٩)</p> <p>أ - يكون للمؤسسة موازنة خاصة وتظم حساباتها بصورة أسبوعية يقوم ميزان المحاسبة بتدقيقها والمجلس أيضا تعيين مدقق حسابات قانوني علما الغرض.</p> | | |

موافقة كما وردت من مجلس النواب

مجلس الاعيان

| قرار اللجنة المشتركة | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في القانون المؤقت : |
|--------------------------------|------------------|---|
| موافقة كما وردت من مجلس النواب | | ب- على المؤسسة أن تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها وأن تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الخاضعة خلال مدة لا تتجاوز شهر آذار - من السنة التالية. |
| موافقة | | المادة (١٠) |
| موافقة | | تجول المؤسسة في الحرية العامة صفاء الأرباح السنوية المتأخرة من مساهمتها بعد تغطية نفقاتها الجارية ونحوها من الأرباح الرأسمالية التي تحقق سنوياً من بيع الأسهم وفق النسبة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسيب المجلس. |
| | | المادة (١١) |
| | | تتمتع المؤسسة بالأعطيات والسهولات التي تتمتع بها الوزارات والوزائر الحكومية وتحصل أموالها بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به. |

| قرار اللجنة المشتركة | قرار مجلس النواب | المادة كما وردت في القانون المؤقت : |
|--------------------------------|------------------|--|
| موافقة كما وردت من مجلس النواب | | المادة (١٢) |
| موافقة | | أ- يلغى قانون صندوق القاعد رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٦ وتؤول إلى المؤسسة جميع أموال صندوق القاعد المقررة وغير المقررة وموجوداته واستثماراته وحقوقه والبرامته الخيرية عليه وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني للصندوق، كما تلغى أحكام أي قانون آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون. |
| موافقة | | ب- يستمر العمل باللائحة الصادرة بمقتضى القوانين المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة إلى أن تعدل أو يستبدل غيرها بما يوجب هذا القانون. |
| موافقة | | المادة (١٣) |
| موافقة | | لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون. |
| موافقة | | المادة (١٤) |
| | | دفعس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون. |

اصدار
مدير شؤون مجلس الاعيان
دكتور عفيفات

مجلس الاعيان

(وهذا هو نص القانون كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل للحكومة).

قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩١ قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار لسنة ١٩٩١) ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

| | |
|--------------|------------------------------|
| الوزير | : وزير المالية |
| المؤسسة | : المؤسسة الأردنية للاستثمار |
| المجلس | : مجلس إدارة المؤسسة |
| المدير العام | : المدير العام للمؤسسة |

المادة ٣ - ١ - تنشأ بموجب هذا القانون مؤسسة عامة تسمى (المؤسسة الأردنية للاستثمار) ترتبط بالوزير وتكون ذات شخصية اعتبارية ولها أن تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة ولها أن تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وأن تنيب عنها النائب العام (أو أي محام يختاره المجلس).

ب - يكون مركز المؤسسة في مدينة عمان ولها أن تنشئ فروعاً لها داخل المملكة وخارجها.

المادة ٤ - تتألف أموال المؤسسة من:

- ١ - مساهمة الحكومة في الشركات.
- ب - أموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة بما في ذلك مساهمة الصندوق في الشركات.
- ج - مساهمة المؤسسات الرسمية العامة في الشركات التي يقرر مجلس الوزراء تحويلها إلى المؤسسة.
- د - الأموال التي تخصص للمؤسسة بموجب قانون الموازنة العامة.
- هـ - أي أموال أخرى تحصل عليها المؤسسة بموافقة مجلس الوزراء.

المادة ٥ - تعمل المؤسسة وفق السياسة الاستثمارية العامة للحكومة وتحقيقاً لذلك، تقوم بالأعمال التالية:

- ١ - إدارة أموال المؤسسة واستثماراتها والإشراف على أوجه استخدامها.

ب - المساهمة في رؤوس أموال الشركات والمشاريع الاستثمارية بالاشتراك والتعاون والتنسيق مع المؤسسات الاستثمارية المحلية والخارجية، مع اعطاء الأفضلية في المساهمة للمشاريع الوطنية الانتاجية التي تتضمنها الخطط التنمائية للمملكة.

ج - المساهمة في رؤوس أموال الهيئات والمؤسسات التي تهدف إلى زيادة الصادرات الوطنية وتعزيزها، وإلى تشجيع ودعم استثمارات صغار الصناعيين والحرفيين وإلى تشجيع المشاريع ذات التقنية المتقدمة وتطوير أوجه استخدامها.

د - المتاجرة بأسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة.

هـ - البحث عن الفرص الاستثمارية الجديدة ودراساتها والترويج لها.

المادة ٦ - ١ - يكون للمؤسسة مجلس إدارة برئاسة الوزير وعضوية كل من:

١ - وزير الصناعة والتجارة نائباً للرئيس

٢ - وزير التخطيط

٣ - محافظ البنك المركزي الأردني

٤ - المدير العام لبنك الائتماء الصناعي

٥ - المدير العام لدائرة الموازنة العامة

٦ - المدير العام

ب - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة كل شهرين وكلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون الاجتماع قانونياً بحضور خمسة من أعضائه على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم ويصدر قراراته بالأجاء أو بأكثرية أصوات أعضائه الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج - للمجلس أن يدعو من يراه من ذوي الخبرة والاختصاص للاستئناس برأيه في أي موضوع معروض عليه دون أن يكون له حق التصويت على قراراته.

د - يكون المدير العام مقرراً للمجلس ويتولى تنظيم اجتماعاته وإعداد جدول أعماله وتبوين قراراته ومتابعة تنفيذها.

المادة ٧ - يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية:

- ١ - وضع السياسة العامة للمؤسسة والإشراف على تنفيذها.
- ب - شراء أسهم الشركات المساهمة وبيعها لحساب المؤسسة.
- ج - إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بأعمال المؤسسة.
- د - وضع الموازنة السنوية للمؤسسة ورفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

هـ - وضع تقرير سنوي عن أعمال المؤسسة وميزانيتها العمومية وحساباتها الختامية ورفع ذلك الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه.

و - تعيين ممثلي المؤسسة في مجالس ادارة الشركات المساهمة وهيئاتها العامة وفق نظام خاص.

ز - الموافقة على انشاء فروع للمؤسسة داخل المملكة وخارجها والغاء أي منها.

ح - الموافقة على التعاقد مع المستشارين والخبراء وغيرهم من أصحاب الاختصاص لتقديم خدمات ودراسات تتعلق بأهداف المؤسسة وغاياتها.

المادة ٨ - أ - يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يقرن القرار بالارادة الملكية السامية.

ب - يطبق على المدير العام وعلى موظفي المؤسسة نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ وينقل موظفو ومستخدمو صندوق التقاعد العاملين فيه عند نفاذ أحكام هذا القانون الى المؤسسة بكامل حقوقهم والالتزامات المترتبة عليهم وتعتبر خدماتهم في الصندوق جزءاً من خدماتهم في المؤسسة.

المادة ٩ - أ - يكون للمؤسسة موازنة تقديرية لانفاقها الرأسمالي والجاري عدا الاستثمارات وتنظم حساباتها بصورة أصولية يقوم ديوان المحاسبة بتدقيقها وللمجلس أيضاً تعيين مدقق حسابات قانوني لهذا الغرض.

ب - على المؤسسة أن تنظم في نهاية كل سنة مالية تقريراً بأعمالها وأن تقدمه لمجلس الوزراء مع الميزانية العامة والحسابات الختامية خلال مدة لا تتجاوز نهاية شهر آذار من السنة التالية.

المادة ١٠ - تحول المؤسسة الى الخزينة العامة صافي الأرباح السنوية المتأتبة من مساهماتها بعد تغطية نفقاتها الجارية وجزءاً من الأرباح الرأسمالية التي تتحقق سنوياً من بيع الأسهم وفق النسبة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس.

المادة ١١ - تتمتع المؤسسة بالأعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية وتحصل أموالها بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

المادة ١٢ - أ - يلغى قانون صندوق التقاعد رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ وتؤول الى المؤسسة جميع أموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة وموجوداته واستثماراته وحقوقه والتزاماته المترتبة عليه وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني للصندوق، كما تلغى أحكام أي قانون آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

ب - يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بمقتضى القوانين المشار إليها في الفقرة - أ -

من هذه المادة الى أن تعدل أو يستبدل غيرها بها بموجب هذا القانون.

المادة ١٣ - لمجلس الوزراء اصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢٢ - ٨ - ١٩٩١ م

دولة رئيس المجلس: تفضل يا أستاذنا المقرر.

السيد مقرر اللجنة: شكراً دولة الرئيس القرار رقم «٣».

«المقرر يتلو القرار».

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان

بتاريخ ١٩٩١/٨/٨، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الرشدان وبحضور أصحاب الدولة والمعالى والسعادة الأعضاء السادة:

أحمد عبيدات، الدكتور خليل السالم، محمد رسول الكيلاني، الدكتور اسحق الفرحان، سالم مساعدة، ابراهيم عز الدين، أمين شقير وحسني عايش.

ونظرت اللجنة في:

- القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦ قانون صندوق التقاعد، المحال إليها من مجلس الاعيان لدراسته واغطاء القرار اللازم بشأنه.

أ - بعد الاطلاع على مواد القانون المؤقت رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٨،

قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار

وقراءة المادة (١٢) من هذا القانون والتي تنص على ما يلي:

المادة (١٢) أ:

يلغى قانون صندوق التقاعد رقم (٦) لسنة ١٩٧٦، وتؤول الى المؤسسة جميع أموال صندوق التقاعد المنقولة وغير المنقولة وموجوداته واستثماراته وحقوقه والتزاماته المترتبة عليه وتعتبر المؤسسة الخلف القانوني للصندوق.. الخ.

ب - كما اطلعت اللجنة على قرار مجلس النواب بهذا الخصوص والقاضي برد هذا القانون استناداً لما قرره المادة (١٢) من قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار.

لذا فإن اللجنة القانونية تقرر رفض هذا القانون للأسباب الآتية الذكر.

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

واللجنة القانونية،

اختارت اللجنة رفض القانون إنسجاماً مع المادة ٩٤ من الدستور.

ولكن في حقيقة الأمر سواء قلنا ورفضاً،

لجنة اعيان الاول

اعادة، رده يؤدي الى أن هذا القانون أصبح غير ذي موضوع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً سيدي المقرر، معروض على المجلس الكريم توصية اللجنة برفض هذا القانون من يوافق على ذلك؟

الجميع : موافقون .

«وهذا هو نص قانون صندوق التقاعد رقم ٦ لسنة ١٩٧٦ والذي قرر مجلس الاعيان الموافقة على رفضه بموجب نص المادة ١٢ من قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار».

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٧٦ قانون صندوق التقاعد

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون صندوق التقاعد لسنة ١٩٧٦) ويعمل به اعتباراً من ١٩٧٦/١/١.

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

| | |
|---------|-------------------------------|
| الصندوق | صندوق التقاعد |
| المجلس | مجلس ادارة صندوق التقاعد |
| الرئيس | رئيس مجلس ادارة صندوق التقاعد |
| المدير | مدير عام صندوق التقاعد |

المادة ٣ - يؤسس في المملكة صندوق يطلق عليه اسم (صندوق التقاعد) يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وله أن يقوم بهذه الصفة بجميع التصرفات القانونية وأبرام العقود بما في ذلك حق التملك والقيام بالاجراءات القضائية وأن ينيب عنه النائب العام أو أي وكيل آخر.

المادة ٤ - ١ - يتحمل الصندوق الالتزامات المالية المترتبة أو التي ستترتب على الحكومة بموجب أحكام قوانين التقاعد المدنية والعسكرية في المملكة أو أية قوانين للتقاعد كان معمولاً بها فيها بما في ذلك علاوة غلاء المعيشة للمتقاعدين سواء تقرر تلك الالتزامات والعلاوات من قبل مجلس الوزراء أو المجلس التنفيذي .
ب - لمجلس الوزراء تكليف الصندوق باستثمار وإدارة صندوق الادخار أو صندوق الضمان الاجتماعي .

المادة ٥ - ينتج الصندوق بالاغفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية، وتحصل أموال الصندوق بموجب قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به.

المادة ٦ - يرتبط الصندوق بوزير المالية وتكون العاصمة مركز الصندوق الرئيسي وله أن ينشئ

فروعاً له في أنحاء المملكة وفق ما يقرره المجلس .

المادة ٧ - تتكون مصادر أموال الصندوق من الموارد التالية :

- أ - رأسمال الصندوق الذي يقرره مجلس الوزراء عند تأسيسه .
- ب - عائدات التقاعد التي تقتطع وفق أحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري المعمول بهما .
- ج - ريع استثمار أموال الصندوق .
- د - المبالغ التي تخصص للصندوق بموجب قانون الموازنة العامة .
- هـ - أية مبالغ يخصصها مجلس الوزراء من أرباح البنك المركزي بمقتضى المادة (٥٦) من قانون البنك المذكور بناء على تنسيب مجلس إدارته وتضاف تلك المبالغ الى رأسمال الصندوق .

المادة ٨ - تقوم الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية التي يتحمل الصندوق الالتزامات التقاعدية تجاه موظفيها بمقتضى أحكام هذا القانون باقتطاع عائدات التقاعد من رواتبهم لحساب الصندوق، وللصندوق أن يكلف تلك الوزارات والدوائر والمؤسسات بدفع رواتب التقاعد أو القيام بأية مهمة من المهام المنوطة بالصندوق بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ٩ - ١ - إذا توفر للصندوق أي فائض من الإيرادات السنوية بعد تنزيل مدفوعاته التقاعدية وحسم النفقات الادارية يضاف هذا الفائض الى الاحتياطي العام للصندوق .
ب - يخصص في قانون الموازنة العامة المبالغ اللازمة لتغطية العجز في ميزانية الصندوق .

المادة ١٠ - يتكون المجلس على النحو التالي :

| | |
|---------------|-------------------------------|
| رئيسا | وزير المالية |
| نائباً للرئيس | محافظ البنك المركزي |
| عضواً | رئيس المجلس القومي للتخطيط |
| عضواً | مدير عام دائرة الموازنة |
| عضواً | المدير |
| | عضوان من أهل الخبرة والاختصاص |

يعينها مجلس الوزراء بتنسيب وزير

المالية ولمدة سنتين ويجوز

اعفاؤها بالطريقة ذاتها .

هكذا عهد الأصول

المادة ١١ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه مرة واحدة على الأقل شهريا ويتم النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي الأعضاء شريطة أن يكون أحدهم الرئيس أو نائبه. وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين.

المادة ١٢ - تناط بالمجلس الصلاحيات التالية:

- أ - رسم السياسة العامة للصندوق.
- ب - وضع خطة استثمار أموال الصندوق والموافقة على أوجه الاستثمار.
- ج - وضع مشاريع الأنظمة.
- د - إصدار التعليمات الداخلية التطبيقية لإدارة الصندوق.
- هـ - فتح فروع الصندوق وإغلاقها.
- و - التنسيب لمجلس الوزراء بزيادة رأسمال الصندوق.
- ز - الموافقة على الميزانية العامة للصندوق.
- ح - الإشراف على إدارة شؤون الصندوق.

المادة ١٣ - أ - يعين المدير وينهى استخدامه بقرار من مجلس الوزراء مقترن بإراد ملكية بناء على تنسيب المجلس.

ب - يحدد مجلس الوزراء راتب المدير ومكافآته وعلاواته وغير ذلك من حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس.

المادة ١٤ - يمارس المدير الصلاحيات التالية:

- أ - تنفيذ السياسة العامة للصندوق التي يضعها المجلس.
- ب - ممارسة الصلاحيات والمهام التي يفوضه المجلس بالقيام بها أو تنص عليها الأنظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون.

المادة ١٥ - أ - يعين المجلس لجنة تسمى (لجنة استثمار أموال الصندوق) برئاسة أحد أعضائه وعضوية المدير وأحد موظفي الصندوق تكون مهمتها إدارة استثمارات الصندوق وفق التعليمات التي يضعها المجلس لهذه الغاية، وتقديم الاقتراحات الضرورية له حول سياسة الاستثمار العامة.

ب - يراجع في استثمار أموال الصندوق عاملا الضمان والربح كما تعطى الأفضلية في المساهمة للمشاريع الإنتاجية التي تتضمنها الخطط الإنمائية للمملكة.

المادة ١٦ - يحدد النظام الخاص بالموظفين في الصندوق شروط استخدامهم وإنهاءهم وتأديبهم وسائر الأمور الأخرى المتعلقة بهم بما في ذلك تحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم وإنشاء صناديق ادخار وإسكان وضمان اجتماعي وصحي لهم.

المادة ١٧ - يجوز انتداب أو إعاره أي موظف في الحكومة أو أية مؤسسة عامة للعمل في الصندوق لقاء الرواتب والمكافآت التي يقررها المجلس.

المادة ١٨ - ينظم الصندوق حسابات أصولية ويقوم ديوان المحاسبة أو مدقق خاص يعينه المجلس بتدقيقها.

المادة ١٩ - تبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في الواحد والثلاثين من كانون الأول من نفس السنة.

المادة ٢٠ - يقدم المدير إلى المجلس خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاء السنة المالية ما يلي:-
أ - الميزانية العمومية الختامية للصندوق عن السنة المنتهية مصدقة من ديوان المحاسبة أو المدقق الخاص ومشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الموجودات والمطلوبات.

ب - حساب الأرباح والخسائر.

ج - تقريراً عاماً عن أعمال الصندوق.

المادة ٢١ - لمجلس الوزراء أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك مكافآت أعضاء المجلس.

المادة ٢٢ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.
١٩٧٦/١/٧

٥ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
السيد الأمين العام:
الجلسة إلى موعد آخر وربنا يمنحكم القوة ونوصي الإخوان بالحضور دائماً في الوقت المحدد حفاظاً على النصاب القانوني والسلام عليكم.
دولة رئيس المجلس: شكراً لكم وترفع

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان
الاستاذ احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة
صالح الزمعي

هكذا عهد الأول